الحدث

على وقع مواصلة الاحتلال حربه على غزة، انشغل المستويان السياسي والعسكري في إسرائيل أمس الخميس بالرد على تحذير الرئيس الأميركي جو بايدن من التوقف عن تسليم تل أبيب بعض أنواع الأسلحة إن شنّت هجوماً برياً واسعاً على مدينة رفح، وسط تلويح إسرائيلي بمواصلة الحرب، ولو من دون دعم أميركي. في هذا الوقت، انتهت جولة المفاوضات في القاهرة من دون التوصل إلى أي توافق حول الهدنة في غزة بعد تعنّت إسرائيلي مقابل إصرار حركة حماس على موقفها بقبول الصيغة المقدمة

العدوان على غزة

إسرائيل لبايدن: سنواصل الحرب ولو وحدنا

للحديث تتمة...

معاداة السامية أم معاداة العالم كله؟

ناصر السهلي

يضطر كتّاب وصحافيون وأكاديميون في الغرب للذهاب إلى تأكيد بديهيات رفض مساواة «معاداة السامية» مع انتقاد الاحتلال الإسرائيلي، فورقة ممائلة الأمرين التي يرفعها ساسة غربيون لا ترتبط بانتفاضة الجامعات فحسب، بل بتوسّع التضامن مع الضحايا في غزة. الضايقات والتهديد بأذرع أمنية في الغرب. وبتحريض لوبيات صهيونية ضد تحركات مطلبية مشروعة وواضحة، كسحب الاستثمارات وقطع العلاقة بمؤسسات تعليمية تدعم جيش الاحتلال، تعكس إحباط تل أبيب من ناحية، وتؤسّس من ناحية أخرى، لأجواء «كراهية» مسمومة بحق الفلسطينيين وداعميهم.

بعض النشطاء اليهود الغربيين معادون للصهيونية، وذلك حقهم تحت يافطات حرية التفكير والتعبير، وكرّورا رفضهم تحريض الصهيونية- الدينية ضد حركة التضامن مع فلسطين بحجة «معاداة السامية»، أو بأنها «ضد اليهود». مع ذلك، واصل تيار التطرّف الصهيوني- الديني لعبته التاريخية في الخلط بين اليهود ورفض جرائم الإبادة.

لا أحد ينكر أنه منذ بداية الحرب على غزة ساهم أحباط غربيين، وأوروبيين خصوصاً، من معايير دولهم المزدوجة تجاه روسيا في أوكرانيا وإسرائيل في غزة، بزيادة رفضهم معاملة الاحتلال كبقرة مقدسة. وذلك ما يظهره إطلاق الصهيونية- الدينية النار على الجميع، باستدعاء كذبة أن «الجميع ضد إسرائيل». فلا يسلم من خطاب العداء (لإسرائيل) حتى من يبدي «حرصاً على مستقبل إسرائيل»، كما يفعل الرئيس الأميركي جو بايدن. ومقابل استهداف عشرات الفلسطينيين ومؤيديهم في الغرب لم تستطع البروباغندا الصهيونية، تقديم أن متضامنين مع فلسطين استهدفوا يهوداً لأنهم يهود. لا في احتجاجات في الشارع، ولا في أروقة الجامعات أو المؤسسات الأكاديمية.

أمام أعين وأشطان أوروبا، يمارس وزير الأمن القومي الصهيوني إيتمار بن غفير، وبقية معسكر الفاشية، ممارسات قطّاع طرق وعصابات إرهابية على أرض النقب، كما تتواصل عمليات تدمير المنازل في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، واستخدام الإعدام الميداني والتنكيل بمدن فلسطين وقراها. مع ذلك، يدّعي البيت الأبيض ووزارة خارجيته، مثلما تدّعي أطراف أوروبية، الحرص على «السلام والاعتدال»، كشعارات لترويض العقل الفلسطيني والعربي للقبول بأهداف صهيونية، محميّة أميركياً، في السطو المسلح على الأرض وعلى ممتلكات وأرواح شعب كامل.

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

في وقت كانت فيه جولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق حول الهدنة في غزة وتبادل الأسرى تنتهي في العاصمة المصرية القاهرة من دون تحقيق توافق، وفي حين كان الاحتلال يواصل حربه في مدينة رفح، خطفت تحذيرات الرئيس الأميركي جو بايدن بوقف تسليم بعض أنواع الأسلحة لإسرائيل إن شنّت هجوماً برياً واسع النطاق على رفح، الاهتمام السياسي والإعلامي أمس الخميس، ولا سيما مع مسارعة مسؤولين إسرائيليين إلى الرد على الرئيس الأميركي وتحديه بأن اجتياح رفح سيستمر ولو بقيت إسرائيل وحدها. وفي حين تبدو الضغوط الأميركية متجهة نحو دفع تل أبيب إلى القبول بصفقة وقف إطلاق النار، فإن الأجواء لدى دولة الاحتلال لم تكن توحي بذلك.

وبعدما علّقت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي تسليم 1800 قنبلة زنة الواحدة منها رطل (907 كيلوغرامات) و1700 قنبلة زنة الواحدة منها 500 رطل لإسرائيل، حذّر بايدن من أنّ الولايات المتّحدة ستتوقّف عن تسليم إسرائيل بعض أنواع الأسلحة، ولا سيّما أنواعاً محدّدة من القنابل والقذائف المدفعية، إن شنّت هجوماً برياً واسع النطاق على مدينة رفح. وهذه هي المرة الأولى التي يضع فيها بايدن بصورة علنية شروطاً للدعم العسكري الأميركي لإسرائيل. وخلال مقابلة أجرتها معه شبكة «سي إن إن» مساء الأربعاء، قال بايدن رداً على سؤال عن السبب الذي دفع إدارته الأسبوع الماضي إلى تعليق إرسال شحنة قنابل إلى إسرائيل إنّ «مدنيين قُتلوا في غزة بسبب هذه القنابل... هذا أمر سيئ». وأضاف: «إذا دخلوا (الإسرائيليون) إلى رفح فلن أزوّدهم بالأسلحة التي استُخدمت في السابق ضد مدن». وتابع: «لن نسلّمهم الأسلحة والقذائف المدفعية التي استُخدمت» حتى الآن في الحرب. لكنّ الرئيس الأميركي أكد في الوقت نفسه أنّ الولايات المتّحدة ستواصل «ضمان حماية إسرائيل بواسطة القبة الحديدية». وردّاً على سؤال بشأن التوغّل العسكري الإسرائيلي في رفح حتى اليوم، قال بايدن إنّ هذا التوغّل لم يطاول «مراكز سكانية». وردا على سؤال عمّا إذا كانت إسرائيل قد تجاوزت خطاً أحمر في رفح، قال بايدن: «ليس بعد». وأضاف: «لقد قلت بوضوح لبيبي (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو) ولحكومة الحرب إنّهم لن يحظوا بدعمنا إذا دخلوا إلى المراكز السكانية»، مضيفاً: «نحن لا نناى بانفسنا عن امن إسرائيل، بل نناى بانفسنا عن قدرة إسرائيل على شنّ حرب في هذه المناطق». ولطالما رفض بايدن وقف أي شحنة من الأسلحة التي ترسلها الولايات المتحدة كل عام إلى إسرائيل بقيمة ثلاثة مليارات دولار، حتى إنه دفع الكونغرس إلى زيادتها عقب هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

كلام بايدن استدعى رداً إسرائيلياً سريعاً، أمس، نشر مقطع من كلمة له الأحد الماضي عبر حساباته في منصات التواصل الاجتماعي، تعهد فيها بأن بلاده ستقف وحدها إذا ما أُجبرت على ذلك. واعتبرت وسائل إعلام إسرائيلية، أن نتنياهو استخدم هذا المقطع للرد على الرئيس الأميركي. ويظهر نتنياهو في المقطع وهو يقول: «أقول لقادة العالم: لا تضغط ولا أي قرار من أي محفل دولي سيثني إسرائيل عن الدفاع عن نفسها». وأضاف: «بوصفي رئيس وزراء إسرائيل، الدولة اليهودية الوحيدة، أتعهد بأنه إذا ما أجبرت إسرائيل على الوقوف وحدها، فإن إسرائيل ستقف وحدها». ونقلت القناة 12 العبرية عن مسؤول إسرائيلي كبير لم تسمّه، رداً على تصريحات بايدن، قوله إن إسرائيل ستحتل رفح في جميع الأحوال. وأوضح: «لدينا ما يكفي من الوسائل لدخول رفح واحتلالها من دون مساعدة أميركية. ورفع سنّصر في جميع الأحوال. المشكلة الأساسية هي في الرسالة التي يبعثها (بايدن) إلى حزب الله وإيران، وكأن إسرائيل ستصل من دون سلاح للمواجهة في الشمال (مع حزب الله في لبنان). لقد ارتكب بايدن خطأ جسيماً، أخلاقياً وسياسياً».

واعتبر وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، أن تل أبيب «ستحقق أهدافها» من حربها على غزة، وأنها «لن تُخضع». وأضاف خلال حضوره مراسم عسكرية: «أقول من هنا لأعداء إسرائيل وأفضل أصدقائها: لا يمكن إخضاع دولة إسرائيل، لا الجيش الإسرائيلي ولا وزارة الدفاع». وتابع: «سنحقق أهدافنا في الشمال (مع حزب الله) والجنوب (غزة)، سنضرب حماس، وسندمر حزب الله، وسنحقق الأمن». من جهته، عقّب وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير عبر حسابه على منصة إكس، بأن «حماس» تحب بايدن، وذلك من خلال كتابة اسمي حماس وبايدن بالإنكليزية وبينهما قلب. وقال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش: «يجب أن تستمر هذه الحرب حتى النصر، نار من الجو والأرض. لكنه سيضطر إلى تبني خطة للاقتصاد في الذخيرة».

وفي حديث لإذاعة «كان ريشت بيت» التابعة لهيئة البث الإسرائيلية، قال السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، جلعاد أردان، معلقاً على أقوال بايدن: «هذا كلام رغم معارضة إدارة بايدن ووقف شحنات الأسلحة، ببساطة ليس لدينا خيار آخر». وأضاف أنه يتعين «مواصلة الحرب في غزة حتى القضاء على حماس وعودة الرهائن. وهذا يشمل احتلال رفح بشكل كامل الآن».

من جهتها، نقلت هيئة البث العبرية عن مسؤول إسرائيلي كبير لم تسمّه قوله إن «تصريح الرئيس الأميركي بشأن تأخير شحنات الأسلحة إلى إسرائيل سيضر بالخطط العملياتية في الحرب». وأضاف: «إسرائيل قد تضطر إلى إدارة اقتصاد السلاح» في إشارة إلى عدم الإسراف في استخدام السلاح. فيما أفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» بأنّ إسرائيل قادرة في هذه المرحلة على التعامل مع التبعات العسكرية العملية للحظر الأميركي على الأسلحة الهجومية. وأوضحت أن «مستودعات الجيش الإسرائيلي مليئة جراء الإمدادات (الأميركية) التي وصلت في الأشهر الأخيرة، وحتى في حالة نشوب حرب واسعة النطاق في الشمال (على الجبهة اللبنانية) سيكون الجيش الإسرائيلي قادراً على تنفيذ مهمات إطلاق نار من الجو والأرض. لكنه سيضطر إلى تبني خطة للاقتصاد في الذخيرة».

نتنياهو: لا ضغط سيثني إسرائيل عن الدفاع عن نفسها

مسؤول إسرائيلي: تصريح بايدن سيضر بالخطط العملياتية

مهجرون فلسطينيون يعودون إلى خانيونس أمس (فرانس برس)

ليس سهلاً، ومخيّب للغاية أن نسمعه من رئيس كنا ممتنين له منذ بداية الحرب». مقابل ذلك، دعا الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ في بيان المسؤولين بالحكومة إلى تجنّب الإدلاء بـ«تصريحات غير مسؤولة تضر بالأمن القومي ومصالح دولة إسرائيل». في غضون ذلك، كانت جولة المفاوضات غير المباشرة، حول صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة، تنتهي أمس بعد يومين. ونقلت وسائل إعلام مصرية (رسمية) عن مصدر وصفته بـ«رفيع المستوى»، قوله إن «مصر جددت تحذيرها للمشاركين بالمفاوضات من خطورة التصعيد، في حال فشل المفاوضات للوصول إلى اتفاق هدنة»، وإن «الوفد الأمني المصري يُكثف جهوده لإيجاد صيغة توافقية حول بعض النقاط المُختلف عليها». وغادر وفدا «حماس» وإسرائيل القاهرة بعد ظهر أمس.

وأعلن عضو المكتب السياسي لـ«حماس» عزت الرشق، عبر «تليغرام» عصر أمس، أن وفد الحركة غادر القاهرة متجهاً إلى الدوحة، مؤكداً «التزامنا في حركة حماس وتمسكنا بموقفنا بالموافقة على الورقة التي قدمها الوسطاء» حول الهدنة وتبادل الأسرى. واعتبر أن إقدام إسرائيل على اجتياح رفح واحتلال المعبر، يهدف إلى قطع الطريق على جهود الوسطاء، وتصعيد العدوان وحرب الإبادة.

ولم يجر التوصل إلى اتفاق بشأن الأسرى والمعتقلين من الجانبين. وأكد مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، أن «الجهود المصرية وجهود الوسطاء مستمرة في تقريب وجهات نظر الطرفين». من جهته، قال مصدر في «حماس» لـ«العربي الجديد» إن «الصيغة التي وافقت عليها الحركة أخيراً، بعد إدخال تعديلات عليها من جانب مدير وكالة الاستخبارات الأميركية وليام بيرنز، أخر ما يمكن أن تقبل به الحركة والمقاومة». وقال المصدر إن وفد الحركة «لم يكن في القاهرة من أجل الحديث عن بنود جديدة أو شروط لحكومة الاحتلال»، مشدداً على أن «اعتقاد نتنياهو أنه وضع حماس تحت ضغط بالعملية العسكرية في رفح، خاطئ». وقال المصدر إن «وفد الحركة غادر القاهرة، لتثبيت موقف حماس بعدم تجاوز الورقة التي تمت الموافقة عليها». وتابع أن «مغادرة الوفد في هذا التوقيت أيضاً، تأتي لكونه ليس لديه صلاحية الرد على أي تعديلات، وأنه شدد قبل مغادرته على التمسك بالورقة التي تمت الموافقة عليها سابقاً».

من جهته، كشف مصدر مصري لـ«العربي الجديد» أن «بيرنز فشل خلال زيارته الأخيرة لتل أبيب يوم الأربعاء الماضي، في زحزحة نتنياهو عن موقفه الرافض لتحديد موعد نهائي لإنهاء الحرب، وكذلك تمسكه بصيغة تسمح له بتنفيذ عمليات عسكرية خاطفة ما استدعت الحاجة لذلك». وأشار المصدر إلى أن «هناك نقاطاً أخرى خلافية، لكنها ليست بمثابة عقبات، ويمكن تجاوزها في حال تجاوز العقبة الرئيسية الخاصة بالوقف الملزم لإطلاق النار». وكشف المصدر عن أن نتنياهو «أبدى موقفاً سلبياً خلال لقائه ببيرنز، بشأن إنهاء العملية العسكرية في رفح». ميدانياً، تواصلت المعارك والقصف الإسرائيلي في شرق رفح التي اقتحمتها القوات الإسرائيلية الثلاثاء الماضي. وأعلن جيش الاحتلال أمس الشروع بعملية عسكرية واسعة في منطقة الزيتون وسط غزة. وزعم أنه شنّ غارة جوية أدت إلى مقتل قائد القوة البحرية لحركة حماس في غزة محمد أحمد علي. في المقابل، قالت «سرايا القدس» أمس عبر «تليغرام» إنها قصفت تجمعات للجيش الإسرائيلي شرقيّ مدينة رفح. كذلك أعلنت «كتائب القسام» تفجير «عين نفق مفخخة في قوة هندسية صهيونية وأوقعناهم بين قتيل وجريح شرق مدينة رفح».

وأعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أمس على منصة إكس أنه «منذ تكثّفت عملية القوات الإسرائيلية في 6 مايو، فرّ حوالى 80 ألف شخص من رفح، بحثاً عن مكان آخر للجوء إليه»، محذّرة من أن «خسائر هذه العائلات لا تُحتمل. لا يوجد مكان آمن». من جهتها، قالت وزارة الصحة الفلسطينية أمس إن إغلاق معبر رفح مع مصر حال دون إجلاء المصابين والمرضى ودخول الإمدادات الطبية وشاحنات الغذاء والوقود الضروري لتشغيل المستشفيات. وسقط عدد من الشهداء وأصيب آخرون في قصف شنه جيش الاحتلال على أحياء في غزة وجنوب رفح. وأفادت مصادر محلية، بمقتل 3 أشخاص، باستشهاد 3 أشخاص وإصابة آخرين إثر قصف الاحتلال لأحد المساجد جنوبي غزة. وانتشلت طواقم الإنقاذ والإسعاف جثامين 5 شهداء و4 جرحى بعد قصف الاحتلال منزلاً جنوبيّ مدينة غزة. وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» باستشهاد العشرات وإصابة آخرين بجروح مختلفة، جراء قصف صاروخي ومدفعي في محيط مسجد علي بن أبي طالب ومنازل في حيّ الزيتون، وفي رفح، وقصف طائرات الاحتلال منزلاً، ما أدى إلى سقوط 8 فلسطينيين. وأعلنت وزارة الصحة في غزة أن الاحتلال ارتكب 4 مجازر خلال 24 ساعة، وصل منها إلى المستشفيات 60 شهيداً و110 إصابات، مضيفة أن حصيلة ضحايا الحرب ارتفعت إلى 34904 شهداء و78514 جريحاً.

موقف بريطانيا

وصف وزير الخارجية ديفيد كاميرون المنضومة التي تحكم صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل وحجم هذه الصادرات بأنها مختلفة تماماً عن منظومة الولايات المتحدة، قائلاً إن المبيعات التي تسمح بها صغيرة نسبياً وتخضع لإجراءات صارمة. جاء ذلك في رد من كاميرون على سؤال حول ما إذا كانت بريطانيا ستقتضي اثر الولايات المتحدة بعد تحذير الرئيس جو بايدن. وقال كاميرون إن «هناك فرقاً جوهرياً للغاية بين موقفي اميركا وبريطانيا».

شرق غرب

إسرائيل حاولت اغتيال السنوار والضيف بعد 2021

كشف رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي السابق أفيف كوخافي، في تسجيلات صوتية عرضتها قناة 12 الإسرائيلية ليل الأربعاء- الخميس، أن جيش الاحتلال تحت قيادته خطط لتنفيذ عملية تهدف إلى اغتيال كل من يحيى السنوار رئيس حركة حماس في قطاع غزة، ومحمد الضيف القائد العام لكتائب عز الدين القسام الجناح العسكري للحركة. وأوضح أن إسرائيل قررت تصفية السنوار والضيف بعد أغسطس/ آب 2021، حين لاحظت تحولات قد طرأت على توجهات «حماس» وسلوكها.

(العربي الجديد)

ايرلندا واسبانيا وسلوفينيا ومالطا تنوي الاعتراف بدولة فلسطينية

ذكرت شبكة الإذاعة والتلفزيون الأيرلندية «آر. تي إي»، مساء أمس الأول الأربعاء، أن أيرلندا وإسبانيا ودولتين أخريين في الاتحاد الأوروبي هما سلوفينيا ومالطا، تدرس الاعتراف بدولة فلسطينية في 21 مايو/ أيار الحالي. وقالت وزيرة الخارجية السلوفينية تانيا فاجون (الصورة)، في تصريحات أمس الخميس، إن الحكومة بدأت إجراءات الاعتراف بدولة فلسطين، وسيتم طرح القرار إلى البرلمان السلوفيني في موعد أقصاه 13 يونيو/ حزيران المقبل.

(رويترز، الأناضول)

ليبرمان يدعو نتنياهو للاستقالة

وجه وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، زعيم حزب إسرائيل بيتنا اليميني المعارض، أفيغدور ليبرمان، أمس الخميس في حديث لصحيفة معاريف الإسرائيلية، انتقادات حادة لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، قائلاً: «كيف لا تخجل من الاستمرار كرئيس للوزراء؟ تحمل المسؤولية بالفعل وعد إلى منزلك». وعزا تدهور العلاقة مع الولايات المتحدة إلى أن نتنياهو «يريد البقاء بأي ثمن»، و«لا اعتبار له سوى البقاء السياسي».

(الأناضول)

استراليا ترفض الهجوم على رفح

قال رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز (الصورة)، في بيان نشر على الموقع الرسمي للحكومة أمس الخميس، إن موقف الحكومة واضح للغاية حيال توسيع نطاق الهجوم الإسرائيلية في رفح. وأضاف: «لقد أبلغنا إسرائيل مرة أخرى أننا ضد الهجوم البري على رفح، ونشعر بالقلق حيال المدنيين الذين يعيشون هناك».

(الأناضول)

تل أبيب: تصريحات بوريل جهل وعداء

قالت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في بيان أمس الخميس، إن تصريحات مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل «بشأن المفاوضات لإطلاق سراح الرهائن (المحتجزون الإسرائيليون) هي مزيج خطير من الجهل والعداء وإضفاء الشرعية على الإرهاب». واتهمت «حماس» بأنها «تحاول إفشال» صفقة تبادل الأسرى، معتبرة أن «قبول تلاعب حماس الإعلامي يشجع الإرهاب». وكان بوريل قد قال للصحافيين إنه «لا توجد اتفاقية لوقف إطلاق النار، فحماس وافقت وإسرائيل رفضت».

(الأناضول)

متابعة

الاحتلال يصعّد الاعتقالات والهدم في الضفة

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد
حيفا ـ **ناهد درباس**

تواصلت عمليات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، أمس الخميس، وسط مواجهات مع الشبان الفلسطينيين، فيما أكد أجيت سانغاي، مدير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، في تصريحات أمس، أن «قوات الاحتلال تستخدم في الضفة الغربية عدداً هائلاً من جنودها، وطائرات من دون طيار، وأحياناً طائرات مقاتلة تسقط قنابل وقذائف على الأهالي والمباني في مخالفة واضحة للقوانين الدولية». ولفت إلى أنه تم تسجيل ارتفاع حجم في أعداد المعتقلين الفلسطينيين، ومستوى عنف المستوطنين، والاستخدام المفرط للقوة بحق المدنيين، فضلاً عن هدم منازل وإخلائها.

وعلى وقع مواجهات، أصيب فتيان اثنان، ظهر أمس، خلال اقتحام قوات الاحتلال بلدة بيرزيت شمال رام الله، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، فيما انسحب الاحتلال، من مدينة قلقيلية بعد اعتقال شاب، وإصابة شابين آخرين. كذلك أصيب شاب فلسطيني واعتقل ثلاثة آخرون، عقب اقتحام الجيش الإسرائيلي بلدة قباطية وقرية مثلث الشهداء، جنوب جنين، إذ ذكرت «وفا» أن الاحتلال نشر القناصة على أسطح المباني في قباطية، وأطلق الرصاص صوب المواطنين، فيما دهم سوق الخضار المركزي وأجبر العاملين فيه على مغادرته، وسط حملة تفتيش واسعة في المحلات التجارية. وطاولت الاقتحامات أمس، والتي تخللتها مداهمات واعتقالات، مدينة أريحا، واحياء من مدينتَي رام الله والبيرة، ومدينة الخليل، إلى جانب قرى وبلدات في نابلس وبيت لحم وسلفيت.

وبينما ذكر بيان لنادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية أن 25 فلسطينياً على الأقل اعتقلوا من الضفة بين مساء أول من أمس وصباح أمس، ما رفع حصيلة الاعتقالات منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى أكثر من 8665 اعتقالاً، حذّر نادي الأسير من وتيرة التصعيد من سياسة إعادة اعتقال أسرى مفرج عنهم أخيراً من سجون الاحتلال. وأوضح في بيان أمس، أن غالبية من أعيد اعتقالهم كانوا رهن الاعتقال الإداري (من دون تهمة)، علماً أن الجزء الأكبر ممن استهدفوا بحملات الاعتقال بعد 7 أكتوبر هم من الأسرى السابقين. وأضاف أن جزءاً كبيراً ممن أفرج عنهم أخيراً تعرضوا لتهديد واعتداءات قبل الإفراج عنهم بساعات وبعد الإفراج عنهم، وغالبيتهم يعانون اليوم من مشاكل صحية، عدا عن الضرر النفسي، والذي نتج عن التعذيب بتحرك جاد وفاعل لوقف جرائم وانتهاكات الاحتلال والمستوطنين المتواصلة». وكان المفوض العام لـ«أونروا»، فيليب لازاريني، قد استنكر أول من أمس، احتجاجات نظّمها اليمين الإسرائيلي المتطرف أمام مقر الوكالة بالقدس، مساء الثلاثاء الماضي، ومحاولة اقتحامه، واصفاً إياها بأنها «ترهيب وتخريب».

على صعيد آخر درعت لجنة التوجيه العليا لعرب النقب والقيادة الفلسطينية المحلية، في الأراضي المحتلة عام 1948، إلى إقامة صلاة الجمعة اليوم على أرض وادي الخليل، حيث هدمت السلطات الإسرائيلية، أول من أمس، تجمّع عائلة أبو عصا المكوّن من 47 منزلاً، من دون تأمين بديل لسكانه الذين يقدّرون بنحو 500 شخص.

وبينما افتكر وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، أول من أمس، بهدم المنازل في وادي الخليل، قائلاً إنه يشكّل «خطوة مهمة نحو استعادة الحكم»، أكدت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، في بيان أمس عقب اجتماعها الدوري، أن «جريمة تدمير عشرات البيوت في النقب، في يوم واحد، تندرج في إطار الحرب الإسرائيلية ومركبة للمستوطنين اقتحموا قرية دوما، جنوب نابلس، وهدموا عدة منشآت زراعية (بركسات وغرف).

إلى ذلك دانت رابطة العالم الإسلامي، في بيان أمس، الاعتداء «الهمجي» للمستوطنين الإسرائيليين على مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، في مدينة القدس المحتلة. وحمّلت الاحتلال «مسؤولية تكرار هذه الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين العزل والعاملين في المنظمات الإنسانية والإغاثية»، مطالبة «المجتمع الدولي بتحرك جاد وفاعل لوقف جرائم وانتهاكات الاحتلال والمستوطنين المتواصلة». وكان حصيلة الاعتقالات المتواصلة من الضفة بينما أكد نادي الأسير أن 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى 8665 اعتقالاً، حذّر نادي الأسير من وتيرة التصعيد من سياسة إعادة اعتقال أسرى مفرج عنهم أخيراً من سجون الاحتلال. وأوضح في بيان أمس، أن غالبية من أعيد اعتقالهم كانوا رهن الاعتقال الإداري (من دون تهمة)، علماً أن الجزء الأكبر

حصيلة الاعتقالات في الضفة بلغت أكثر من 8665 اعتقالاً

رصد

عملية حيّ الزيتون... الاحتلال يحاول تأمين قواته

يوسف ابو وطفة

على نحو مفاجئ، وبينما تتجه الأنظار إلى مدينة رفح جنوبيّ قطاع غزة، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، بتنفيذ عملية عسكرية جنوب شرقي مدينة غزة، وتحديداً في حيّ الزيتون، أحد الأحياء التاريخية في المدينة. واضطر المئات من الفلسطينيين إلى النزوح في ساعات الفجر الأولى من الحيّ الذي يُعتبر من الأحياء التي شهدت أعمالاً عسكرية محدودة حتى الآن من قبل الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب الحالية التي بدأت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وبرتبط حيّ الزيتون بذكريات «ملحمية» مع الاحتلال الإسرائيلي على مدار الانتفاضتين الأولى والثانية، بالإضافة إلى الحروب وجولات التصعيد التي تلت الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005، وحتى عام 2023.

تاريخياً، بدأ تأسيس حيّ الزيتون في ثلاثينيات القرن الماضي، واستقبل مهجّري نكبة عام 1948، وتعود تسميته إلى أشجار الزيتون الكثيفة المزروعة في مساحات واسعة فيه، ما جعله رئة قطاع غزة، كذلك توجد في الحيّ معالم تراثية. وتوجد في حيّ الزيتون مساجد أثرية، وتُعتبر جامع الشعبة، ومسجد العجمي، وجامع كاتب الولاية الذي يضمّ مئذنة عتيقة، مكتوباً عليها كتابات منذ عام 735، ومقبرة يطلق عليها اسم «تربة الشهداء». ويضمّ الحيّ آثاراً إسلامية وكنيسة برفيريوس، وتُعتبر ثالث أقدم كنيسة في العالم، وبُنيت في القرن الخامس الميلادي، وقصفها الاحتلال في 17 أكتوبر الماضي، فيما يقع الحيّ في قلب المدينة القديمة، ويخترقه شارع عمر المختار، أحد أشهر شوارع غزة، ويضمّ أسواقاً تجارية، أشهرها سوق السروجية. وبحسب تقديرات محلية، يُعتبر الحيّ من الأحياء الأكثر كثافة من ناحية المساحة، حيث يبلغ تعداد سكانه أكثر من 8 آلاف نسمة، ويُعَدّ المدخل الجنوبي لمدينة غزة، وتنتشر فيه الأشجار بكثرة، ما يجعل القتال فيه معقّداً. اكتسب حيّ الزيتون شهرته العسكرية من مواجهته التوغلات الإسرائيلية في الفترة ما قبل الانسحاب الإسرائيلي وما بعده، حيث كانت فصائل المقاومة الفلسطينية تخوض فيه مع قوات الاحتلال اشتباكات ضارية وتسجل تفوقاً ميدانياً يجبرها على الانسحاب دائماً.

ومع بدء العملية العسكرية الجديدة أمس في حيّ الزيتون، فإنها ستكون الثانية التي ينفّذ فيها الاحتلال حملة في الحيّ خلال الحرب الحالية، بعد العملية الأولى التي جرت في المناطق الشرقية والجنوبية للحيّ، وانتهت دون تمكن قواته من الوصول إلى مناطق الوسط. وشهدت المعارك الأولى التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في حيّ الزيتون قتالاً ضارياً تمكنت خلاله الأذرع العسكرية للمقاومة من توجيه ضربات في مقتل للاحتلال، دفعته في نهاية المطاف إلى الانسحاب والعودة إلى نقطة التمركز في منطقة نتساريم وسط القطاع. واعترف جيش الاحتلال بمقتل ضابطين من لواء جفعاتي في الحيّ بتاريخ 22 فبراير/ شباط الماضي، وأصيب 7 جنود آخرين بإصابات صُنّفت بالغة الخطورة، وذلك بعدما فجّرت المقاومة فتحة نفق بهذه القوات. ويُعتبر هذا الكمين نموذجاً لما شهده الاحتلال في حيّ الزيتون، إضافة إلى مواجهات ضارية خاضتها المقاومة عند كل محاور التقدّم هناك، محبطة محاولة الاحتلال السيطرة على الحيّ.

ويبدو الحديث عن العودة لتنفيذ عملية جديدة في حيّ الزيتون مرتبطاً برغبة الاحتلال في توسيع «المنطقة الآمنة» لقواته في ظل تكرار تعرّضها لهجمات بقذائف الهاون من قبل «كتائب القسّام» و«سرايا القدس»، بالإضافة إلى الصواريخ قصيرة المدى. وسبق أن نفذ الاحتلال عملية محدودة في منطقة شمال مخيم النصيرات والمناطق الشرقية للمغراقة وسط القطاع للسبب نفسه. وقال مدير مركز عروبة للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، أحمد الطناني، لـ«العربي الجديد»، إنّ الاحتلال يعود إلى حيّ الزيتون وشارع 8 بهدف خلق منطقة عازلة لتأمين تمركز قواته في محور نتساريم الفاصل بين شمال القطاع وجنوبه، إذ شكلت الضربات المكثفة بقذائف الهاون والصواريخ قصيرة المدى خلال الأيام الماضية، التي أطلقتها المقاومة، حالة استنزاف كبرى لقواعده ومراكز القيادة والسيطرة وخطوط الإمداد. ولفت إلى أنّ الاحتلال، بعد فشل عملياته شمال النصيرات في تحقيق العمق الأمن الذي احتاجه، يبحث الآن عن هذا العمق في منطقة شرق محور نتساريم وشماله، أي في حيّ الزيتون ومشارف حيّ تل الهوى. وشدّد على أنّ هذه العملية تؤكد حجم العمق والتماسك في البنية التحتية للمقاومة.

من جهته، رأى المحلل والمختص بالشأن السياسي الإسرائيلي، سليمان بشارات، أنّ الاحتلال يريد من وراء تكرار عملياته العسكرية في المحاور التي سبق أن عمل فيها، أن يستهدف المناطق التي يعتقد أن المقاومة أعادت ترتيب صفوفها فيها. وأشار في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ من بين الأهداف، أنّ جزءاً كبيراً من هذه المناطق تعود المقاومة الفلسطينية وحركة حماس إلى ترتيب صفوفها فيها، ولا تترك فراغاً، بينما يريد الاحتلال أن يمنع الفراغ في كل مناطق القطاع. واعتبر أنّ هناك حالة من الإحراج التي باتت تسيطر على القيادة العسكرية والأمنية للاحتلال، متعلقة بأنّ المناطق التي نُفّذ فيها عمليات، والقريبة من نتساريم، تعود إلى نشاطها السابق.

مواطنون ينزحون من حيّ الزيتون بعد التوغل الإسرائيلي أمس (فرانس برس)

يُتوقع أن تحظى عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بتأييد واسع من الأعضاء في الجمعية العامة، رغم رفض الولايات المتحدة لهذه العضوية. ورغم أن فلسطين حالياً عضو مراقب بالأمم المتحدة، إلا أن قبولها كدولة كاملة العضوية سيمنحها صلاحيات أوسع

فلسطين في الأمم المتحدة

تعزيز للعضوية في الجمعية العامة رغماً عن واشنطن

نيويورك ـ ابتسام عازم

من المفترض أن تصوّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، اليوم الجمعة، على مشروع قرار يوصي بأن يعيد مجلس الأمن الدولي النظر في مسألة قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لأنها تستوفي الشروط اللازمة لذلك، فيما من المتوقع أن يحصل مشروع القرار على تأييد عدد كبير من الدول. ولا تزال المفاوضات جارية على التفاصيل النهائية لمسودة مشروع القرار، إلا أن التوقعات في الأمم المتحدة بنيويورك ولدى عدد من الدبلوماسيين، بينهم أوروبيون، تدور حول حصول المشروع على تأييد كبير يفوق عدد الدول التي صوتت عام 2012 لصالح منح فلسطين صفة دولة مراقبة، والتي كانت 138 دولة.

ويعطي المشروع المطروح أيضاً إلى جانب عضوية فلسطين الكاملة صلاحيات إضافية، وإن كانت رمزية، تتخطى صلاحياتها الحالية كدولة مراقبة. كما يشكل قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة ورقة ضغط لعزل الولايات المتحدة، والتي تعارض بشراسة حصول فلسطين على عضوية كاملة بادعاء أن ذلك يجب أن يكون جزءاً من المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وأن الظروف غير مواتية لذلك.

ويتطلب حصول أي دولة على عضوية كاملة في الأمم المتحدة المرور بثلاث مراحل واستيفاء عدد من الشروط. أما المراحل الثلاث فهي تقديم الطلب للأمين العام للأمم المتحدة ونظره فيه، ومن ثم يحوّله لمجلس الأمن الذي يناقش الموضوع ويوصي بالإجماع أو عن طريق قرار صادر عنه بأن تصوّت الجمعية العامة لصالح قبول تلك الدولة كعضو كامل، وأخيراً تصوّت الجمعية العامة على قرار حول ذلك. ولعل الحلقة الأهم في هذا السياق أنه لا بد لأي دولة الحصول على الموافقة من الجهات الثلاث، وأهمها مجلس الأمن الذي تعرقل فيه الولايات المتحدة اتخاذ هذا القرار. ولا يوجد تحديد لعدد المرات التي يمكن فيها إعادة تقديم الطلب لمجلس الأمن.

وكانت فلسطين قد تقدمت بالطلب لأول مرة رسمياً عام 2011 عن طريق رسالة بعثها الرئيس الفلسطيني محمود عباس آنذاك للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، والذي حوّله بدوره لمجلس الأمن، إلا أن الأخير وبسبب اعتراضات أميركية لم يتحرك في اتجاه رفع توصية للجمعية العامة. وبقي ملف عضوية فلسطين في الأمم المتحدة عالقاً في مجلس الأمن من دون أي خطوات فعلية. وتقدمت فلسطين في العام الذي تلاه، 2012، بطلب الحصول على عضوية بالأمم المتحدة كدولة مراقبة، وحصلت على تأييد ثلثي الدول في الجمعية العامة، إذ صوتت أغلبية الدول الأعضاء فيها لصالح الطلب بتأييد 138 دولة. وعلى عكس مجلس الأمن، فإن كل دولة عضو في الأمم المتحدة، أي 193 دولة كاملة العضوية، يحق لها التصويت، ولا تملك أي منها حق النقض (فيتو). وتُتخذ قرارات الجمعية العامة بأغلبية الثلثين أو بأغلبية بسيطة، بحسب نوعية القرار، وفق عدد الدول الأعضاء التي تصوّت بنعم أو لا. وفي حين أن قرارات مجلس الأمن تعتبر ملزمة من ناحية القانون الدولي، فإن قرارات الجمعية العامة يُنظر إليها كتوصيات.

كما أن هناك أكثر من 140 دولة اليوم تعترف بدولة فلسطين، على الرغم من أنها ليست عضواً كاملاً في الأمم المتحدة. ولا بد من لفت الانتباه إلى أن التصويت في الأمم المتحدة ليس حول «الاعتراف» بفلسطين كدولة أم لا، فهذا أمر متروك للعلاقات الثنائية بين الدول، بل هو على عضوية فلسطين الكاملة أو عدمها في الأمم المتحدة. ومنذ حصول فلسطين على موقع دولة مراقبة تمكّنت من الانضمام إلى قرابة مائة اتفاقية ومعاهدة دولية. وفي ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة قررت فلسطين الضغط وتفعيل قضية العضوية الكاملة مجدداً. وكان واضحاً أن الجانب الأميركي لن يقبل بخروج توصية من مجلس الأمن، إذ تحتاج توصية من هذا القبيل لموافقة أو عدم اعتراض أي من الدول الـ15 الأعضاء في مجلس الأمن الدولي على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. وقررت الجزائر، الدولة العربية العضو في مجلس الأمن بدورته الحالية وبالتشاور مع الجانب الفلسطيني والمجموعة العربية، صياغة مشروع قرار يوصي الجمعية العامة بمنح فلسطين عضوية كاملة. وفي 18 إبريل/ نيسان الماضي صوّت مجلس الأمن على المشروع الجزائري، وحصل على تأييد 12 دولة، فيما امتنعت المملكة المتحدة وسويسرا عن التصويت، وسط الفيتو الأميركي. ويحتاج أي مشروع قرار لتسعة أصوات لتبنيه في مجلس الأمن، شرط ألا تستخدم أي من الدول دائمة العضوية، وهي فرنسا، والصين، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وروسيا، الفيتو ضده.

وبعيد مشروع القرار المطروح للتصويت الكرة إلى ملعب مجلس الأمن، وهو إجراء عادي، إذ استُخدم الفيتو عشرات المرات في العقود السابقة ضد عضوية دولة ما في الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال استخدمت الولايات المتحدة آخر مرة الفيتو ضد دولة غير فلسطين عام 1976، والذي كان ضد عضوية فيتنام، وللمرة السادسة ضد هذه الدولة حينها. علماً أن فيتنام حصلت في السنة التالية على عضوية كاملة في الأمم المتحدة. ومن اللافت في نص مشروع القرار المطروح في صيغته الحالية حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة أنه يوسع الصلاحيات «الإدارية» لدولة فلسطين، بالإضافة إلى إعادته الكرة لملعب مجلس الأمن ليعيد النظر مجدداً في المسألة، ويوصي بأن يتم قبولها كعضو كامل لأنها تستوفي الشروط لذلك.

من جهته، عبّر نائب السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة في نيويورك روبرت وود، في تصريحات صحافية، الثلاثاء الماضي، عن قلق بلاده من هذه الخطوة والتصويت

> قلق أميركي من التصويت على مشروع القرار اليوم الجمعة

> ينص مشروع القرار على تفعيل عضوية فلسطين بدءاً من الخريف

اليوم الجمعة على مشروع القرار. وقال وود «ما يقلقنا هو السابقة التي يخلقها مشروع من هذا القبيل، فهناك إجراءات محددة وواضحة ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة حول عملية الحصول على عضوية كاملة»، مضيفاً أن «أي خطوات تلتف حول ذلك هي مقلقة، وعلى بقية الدول الأعضاء أن تشعر بقلق أيضاً». واعتبر وود أن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة «تحتاج لكي تتحقق أن تكون نتاج مفاوضات ثنائية» مع إسرائيل. لكن تصريحات الدبلوماسي الأميركي غير دقيقة لأسباب عديدة، أهمها أن المشروع يعيد الكرة إلى ملعب مجلس الأمن، وعلى الرغم من توسيعه صلاحيات دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، إلا أنه لا يمنحها عدداً من الميزات الرئيسية للدول كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ومن أبرزها حق التصويت في الجمعية العامة أو الترشح للعضوية في مجلس الأمن الدولي أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، لأن تلك الحقوق تمنح للدول كاملة العضوية.

من غير الواضح حتى اللحظة ما إذا كانت ستطرأ تغييرات جذرية على نص مشروع القرار. علماً أنه ينص في صياغته الحالية على أن الجمعية العامة تقرر «أن دولة فلسطين مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة وفقاً للمادة الرابعة من الميثاق، ومن ثم ينبغي قبولها في عضوية الأمم المتحدة، وبناء على ذلك، يوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في هذه المسألة بشكل إيجابي، في ضوء هذا القرار وفي ضوء فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 28 مايو/ أيار 1948، وبما يتفق تماماً مع المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة».

ويشار في هذا السياق إلى أنه من ضمن ما تنص عليه المادة الرابعة من الميثاق أن «العضوية في الأمم المتحدة مفتوحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، والتي تأخذ بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه».

ويعرب مشروع القرار «عن بالغ الأسف والقلق لأنه في 18 إبريل/ نيسان 2024، حال صوت سلبي واحد لعضو دائم في مجلس الأمن من دون اعتماد مشروع القرار الذي أيده 12 عضواً في المجلس، والذي يوصي بقبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة». كما «يؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إقامة دولة فلسطين المستقلة».

ويشدّد المشروع على «أن الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترامهما يشكلان حجر الزاوية في تحقيق السلام والأمن في المنطقة»، ويدعو «المجتمع الدولي إلى بذل جهود متجددة ومنسقة تهدف إلى التوصل من دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وإلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفقاً للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية». ويشير المشروع إلى التأكيد على «دعمه الثابت لحل الدولتين، والعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها، على أساس حدود ما قبل عام 1967».

أما في ما يخص الحقوق والامتيازات الإضافية التي ستحصل عليها فلسطين في الأمم المتحدة من خلال هذا المشروع، فإن الملحق (المشروع) ينص على تفعيلها اعتباراً من الدورة الـ79 للجمعية العامة (أي المقبلة)، والدورات تبدأ عموماً في سبتمبر/ أيلول من كل عام، من دون المساس بحقوقها وامتيازاتها الحالية. ومن أبرز الامتيازات «حق التسجيل في قائمة المتكلمين بشأن بنود جدول الأعمال غير القضايا الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط، بالترتيب الذي تشير به إلى رغبتها في الكلام، والحق في الإدلاء ببيانات نيابة عن مجموعة، بما في ذلك بين ممثلي المجموعات الرئيسية، والحق في تقديم المقترحات والتعديلات وعرضها، بما في ذلك شفوياً وبالنيابة عن المجموعة».

كما تشمل الامتيازات «الحق في تقديم تعليقات التصويت نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة، وحق الرد في ما يتعلق بمواقف المجموعة، والحق في إثارة اقتراحات إجرائية، بما في ذلك نقاط النظام وطلبات طرح المقترحات للتصويت، بينها الطعن في قرار الرئيس وبالنيابة عن المجموعة، والحق في اقتراح بنود لإدراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورات العادية أو الاستثنائية». يأتي ذلك إلى جانب «الحق في الترشح في الجلسات العامة واللجان الرئيسية للجمعية العامة، والحق في المشاركة الكاملة والفعالة في الاجتماعات الرفيعة المستوى والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الجمعية العامة، أو غيرها من أجهزة الأمم المتحدة، فضلاً عن مؤتمرات الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في التصويت (في تلك المؤتمرات وغيرها وليس في الجمعية العامة نفسها)». وعلى الرغم من أن هذه الحقوق قد تبدو إدارية وبيروقراطية، وهو انطباع في مكانه، إلا أنها تعطي فلسطين إمكانية أكبر ودوراً أكثر فعالية داخل الأمم المتحدة. ولكن على ما يبدو أنه حتى هذه الحقوق «الرمزية» لا تريد الولايات المتحدة أن تحصل فلسطين عليها.

روبرت وود يستخدم الفيتو ضد الاعتراف بدولة فلسطين، 18 إبريل، نيويورك (فاتح أكتاس/الأناضول)

تقرير

انتهاك معاهدة كامب ديفيد... ما هي خيارات مصر؟

القاهرة ـ عبد الكريم سليم

كشفت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أول من أمس الأربعاء، عن تهديد مصر «بالتوقف عن تأدية دور الوساطة» في المفاوضات الجارية بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بعد سيطرة إسرائيل على الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري، الثلاثاء الماضي. وبالتوازي مع ذلك، طالبت قوى سياسية مصرية باتخاذ خطوات جادة ضد الاحتلال، منها إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، المعروفة بمعاهدة كامب ديفيد.

وتنص معاهدة السلام على الالتزام بانسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنين إلى حدود ما قبل يونيو/حزيران 1967. وتحظر على إسرائيل وضع أي دبابات عند الشريط الحدودي مع مصر، وعرضه ثلاثة كيلومترات والمسمى بالمنطقة (د). ويشكل اجتياح معبر رفح انتهاكاً للمادة الثانية من اتفاقية السلام والملاحق الأمنية، التي تلزم الطرفين بعدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد الاستقلال الإقليمية أو الاستقلال السياسي للطرفين. كما امتدت انتهاكات الاحتلال للمادة الرابعة من اتفاقية كامب ديفيد، والتي انشأت مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود المصرية الإسرائيلية. كذلك فقد انتهك الاحتلال، باقتحام معبر رفح، اتفاقية فيلادلفيا الموقّعة مع مصر عام 2005، والتي أعطت السلطات المصرية والفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي دور تنظيم الحركة على المعبر.

وفي السياق قال مساعد وزير الخارجية المصري السابق، السفير معصوم مرزوق، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «ما قام به الكيان الصهيوني في رفح يُعد تطوراً خطيراً»، وبالتالي «يتطلب ذلك من مصر اتخاذ خطوات جادة، تشمل تجميد اتفاقية السلام مع العدو الصهيوني، وتقديم شكوى رسمية ضد الاحتلال في مجلس الأمن». وأضاف أن خطوات مصر الجادة وأوراقها القوية للرد «لا ينبغي أن تقتصر على الجانبين السياسي والدبلوماسي، بل يجب أيضاً أن يشمل الجانب العسكري».

وتتمثل الخطوات العسكرية وفق مرزوق في «إعلان التعبئة الجزئية للقوات المسلحة المصرية، ونشر تشكيلات دفاعية في محاور الجيش الثالث (مقره مدينة السويس) والثاني (مقره الإسماعيلية) شرق قناة السويس)، ونشر وحدات متنقلة للدفاع الجوي، مع التسريع في بناء قواعد صاروخية حول المنشآت الاستراتيجية». من جهته، حدّد الأكاديمي والخبير في الشأن الإسرائيلي محمد سيف الدولة، عدداً من الخطوات العاجلة للقاهرة للرد على الانتهاك الإسرائيلي لاتفاقية السلام، منها: تجميد العمل بالمادة الرابعة من اتفاقية السلام، والدفع بأعداد كبيرة من القوات والعتاد والأسلحة بالقرب من الحدود في سيناء لمواجهة المخطط الإسرائيلي للتهجير القسري. وشدّد في تصريحات لـ«العربي الجديد»، على «ضرورة التوقف العاجل عن المشاركة في حصار قطاع غزة، وإلغاء اتفاقية فيلادلفيا التي تعطي لإسرائيل حق الفيتو على كل ما يخص معبر رفح، وفتح المعبر لإدخال المساعدات الإنسانية رغماً عنها»، إلى جانب «إغلاق السفارات وسحب وطرد السفراء».

> معصوم مرزوق: رد مصر يجب أن يشمل الجانب العسكري

وأشار أيضاً إلى «ضرورة الإسراع في إعادة أهالي رفح والشيخ زويد، (المصريتين في سيناء)، والذين تم ترحيلهم من مدنهم في السنوات الماضية، من أجل إقامة منطقة حدودية عازلة، وذلك حتى يكونوا حائط صد ضد أي انتهاكات إسرائيلية متوقعة، بحال المضي باجتياح رفح، العديد من الأوراق «منها: طرد السفيرة الإسرائيلية من القاهرة (أميرة أورون)، أو تجميد اتفاقية السلام لعدم الحصول على موافقة مصرية على دخول أسلحة ثقيلة (دبابات ومدرعات) للمنطقة د، ويمكن أن يتاح مجال أوسع للتعبير عن الغضب الشعبي تجاه العدوان الإسرائيلي».

للإسرائيليين السياحة على شواطئ سيناء لمدة أسبوعين من دون تأشيرة، إلى وقف صفقة استيراد الغاز من دولة الاحتلال، وتجميد عضويتها في منتدى غاز شرق المتوسط، بالإضافة إلى تجميد اتفاقية الكويز التي تجير المصنعين المصريين على اختيار شريك إسرائيلي إذا أرادوا تصدير منتجاتهم للولايات المتحدة». بدوره، قال أستاذ الدراسات الإسرائيلية بجامعة الإسكندرية، أحمد فؤاد أنور، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «في الوقت الذي تدرك فيه مصر أن الخطر قد اقترب من حدودها وأمنها القومي، فهي تدرك أيضاً وجود فرصة قوية لتحقيق التهدئة والوصول إلى صفقة تبادل الأسرى ووقف العدوان على القطاع». واستدرك أنه «إذا شعرت مصر بأن الأمل في تحقيق المفاوضات الجارية في القاهرة اختراقات واضحة، فإن رد فعل مصر سيكون مختلفاً، وكذلك وسائل التعبير عن الغضب المصري ستتغير بشكل يراعي الغضب الشعبي ضد إغلاق الجانب الفلسطيني من معبر رفح». ولفت إلى أنه تبقى في جعبة القاهرة، بحال المضي باجتياح رفح، العديد من الإجراءات الأخرى، منها: طرد السفيرة الإسرائيلية لمطالبهم وإعلنت توصلها إلى اتفاق «بعد مباحثات ناجحة بين إدارة الجامعة والمتظاهرين». وأعلنت الجامعة انها ستتخلى عن «استثماراتها في الشركات الإسرائيلية التي لديها أنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمدرجة على القائمة السوداء للأمم المتحدة في هذا الصدد».

دبابة مصرية على حدود رفح، مارس الماضي (خالد دسوقي/فرانس برس)

الحدث

4 شهداء باستهداف سيارة في لبنان
المستوطنون يهددون بـ«دولة الجليل»

على وقع استمرار التصعيد بين حزب الله والاحتلال، هدّد مستوطنو الشمال بالانفصال عن إسرائيل وإعلان «دولة الجليل»

بيروت ـ ريتا الجمّال
حيفا ـ نايف زيداني

دفع الاستيطان الكبير الناجم عن الأوضاع الأمنية في شمال فلسطين المحتلة، نتيجة المعارك المتواصلة مع حزب الله وحلفائه، رؤساء المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة الشمالية القريبة من الحدود مع لبنان، إلى التهديد بإعلان «الانفصال عن إسرائيل وإقامة دولة الجليل»، في ظل فشل إسرائيل بتوفير الأمن لتلك المناطق، المستهدفة يومياً بصواريخ ومسيّرات حزب الله، في إطار رده على القصف الإسرائيلي اليومي منذ سبعة أشهر، لمواقع في لبنان.

وفي الجلسة التي عقدها أعضاء منتدى خط المواجهة، أخيراً، تقرر الإعلان في «عيد استقلال» إسرائيل يوم الاثنين والثلاثاء المقبلين، وهو يوم النكبة بالنسبة للفلسطينيين، عن إقامة «دولة الجليل» والانفصال أحادي الجانب عن إسرائيل. كما خطط أعضاء المنتدى القيام بإجراءات أخرى. وكان كلام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في جلسة للمجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) عُقدت أخيراً، القشة التي قصمت ظهر البعير، حين تطرق إلى موعد عودة طلاب المدارس في الشمال إلى مقاعد الدراسة. وكشفت القناة 12 العبرية، الاثنين الماضي، أن الوزير بيني غانتس سأل إذا كان سكان المستوطنات سيعودون ذلك شفوياً وبالنيابة عن المجموعة».

كما تشمل الامتيازات «الحق في تقديم تعليقات التصويت نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة، وحق الرد في ما يتعلق بمواقف المجموعة، والحق في إثارة اقتراحات إجرائية، بما في ذلك نقاط النظام وطلبات طرح المقترحات للتصويت، بينها الطعن في قرار الرئيس وبالنيابة عن المجموعة، والحق في اقتراح بنود لإدراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورات العادية أو الاستثنائية». يأتي ذلك إلى جانب «الحق في الترشح في الجلسات العامة واللجان الرئيسية للجمعية العامة، والحق في المشاركة الكاملة والفعالة في الاجتماعات الرفيعة المستوى والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الجمعية العامة، أو غيرها من أجهزة الأمم المتحدة، فضلاً عن مؤتمرات الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في التصويت (في تلك المؤتمرات وغيرها وليس في الجمعية العامة نفسها)». وعلى الرغم من أن هذه الحقوق قد تبدو إدارية وبيروقراطية، وهو انطباع في مكانه، إلا أنها تعطي فلسطين إمكانية أكبر ودوراً أكثر فعالية داخل الأمم المتحدة. ولكن على ما يبدو أنه حتى هذه الحقوق «الرمزية» لا تريد الولايات المتحدة أن تحصل فلسطين عليها.

وأثارت اقواله غضباً كبيراً في أوساط المستوطنين ورؤساء السلطات المحلية هناك، الذين قرروا البدء بخطوات «للدفاع» عن مناطقهم.

أما ميدانياً، فقد سقط أربعة شهداء، في استهداف مسيّرة إسرائيلية سيارة على طريق بافليه، في قضاء صور، جنوبي لبنان، في استمرار للتصعيد الميداني بين حزب الله وإسرائيل، المتواصل منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد يوم على بدء عملية طوفان الأقصى في غزة. وكشف الدفاع المدني اللبناني، في بيان، أن عناصره عملوا «على إخماد حريق شبّ داخل سيارة من نوع رابيد استهدفتها غارة جوية إسرائيلية على طريق عام بافليه - صور، ما أسفر عن سقوط أربعة شهداء، وقام العناصر بسحب جثامينهم وتولّت جهات أخرى نقلهم إلى المستشفى». وكشف مصدر أمني لوكالة فرانس برس، أن الشهداء من حزب الله. كما استهدفت مدفعية الاحتلال أطراف بلدة الناقورة، وراشيا الفخار، وعيتا الشعب، والخيام.

وهاجم حزب الله، أمس الخميس، إحدى المنظومات الفنية المستحدثة في موقع راميا الإسرائيلي، ومركزاً قيادياً مستحدثاً للاحتلال في مستوطنة نطوعة، ومجموعة لجنود الاحتلال في نقطة الجرداح. وأعلنت وزارة الصحة اللبنانية، في بيان، أمس الخميس، استشهاد 351 شخصاً منذ 8 أكتوبر الماضي ولغاية أول من أمس الأربعاء.

وأمس الخميس، أعلن جيش الاحتلال مقتل جندي على الحدود مع لبنان، أول من أمس الأربعاء، موضحاً في بيان أن ثلاثة من جنوده قتلوا على الجبهة مع لبنان، في الأسبوع الحالي، بينما أصيب 40 جندياً ومدنياً بجروح. وليل الأربعاء - الخميس، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على منزل في محيط مسجد بلدة عيترون، حيث أصيب شخصان، كما استهدفت الغارات بلدة عيتا الشعب. وحلّق الطيران الحربي الإسرائيلي بشكل مكثف في أجواء قرى وبلدات القطاع الغربي، كما حلّقت طائرات استطلاع للاحتلال في أجواء الزهراني، لا سيما فوق قرى وبلدات الزرارية، وأرزي، والخرايب، والمطرية، شمالي نهر الليطاني، على علو متوسط. كذلك هاجم حزب الله، ليل الأربعاء - الخميس، إحدى المنظومات الفنية المستحدثة التي جرى تثبيتها أخيراً في موقع العاصي بمحلّقة هجومية انقضاضية، واستهدف قوة لجنود الاحتلال أثناء تحركها في محيط موقع راميا.

وفي سياق سياسي لبناني متصل بالحرب جنوباً، انتقد رئيس التيار الوطني الحر، النائب جبران باسيل، مبدأ «وحدة الساحات»، الذي بموجبه على السلطات اللبنانية أول من أمس، قرر حزب الله «مساندة قطاع غزة». واعتبر في حديث لقناة روسيا اليوم، مساء أول من أمس الأربعاء، أن «ليس حزب الله من يقرر نهاية الحرب في لبنان والجنوب، بل إسرائيل وحماس اللذان يتفاوضان». وباسيل صهر الرئيس السابق ميشال عون، الذي وقّع مع حزب الله اتفاقاً سُمي بـ«ورقة التفاهم» في 6 فبراير/شباط 2006، تحالف الطرفان بموجبه، مما أدى إلى وصول عون إلى رئاسة الجمهورية في الفترة بين عامي 2016 و2022. غير أن عون وباسيل باشرا تمايزاً عن الحزب في ملفات عدة، وآخرها في فتح جبهة لبنان. واعتبر باسيل أن «حزب الله يعتبر أنه يحقق شيئاً من مساندة غزة ونحن لا نوافق، لأن لبنان لن يحقق الأهداف من هذه الحرب لجهة استعادة الحقوق اللبنانية، بل يدفع كل يوم ثمنها دماراً وخراباً». وأردف: «موقفنا الثابت لناحية الموقف من المشاركة بتحرير القدس، يجب ألا يزعج حزب الله خصوصاً، فمسؤوليتنا بتحرير القدس لم يتم ذكرها في ورقة التفاهم. إننا لم نتفاجأ بموضوع وحدة الساحات، ولكن لا نوافق عليه».

> جبران باسيل: ليس حزب الله من يقرر نهاية الحرب في لبنان

> وزارة الصحة اللبنانية: استشهد 351 شخصاً منذ 8 اكتوبر

مناورات إسرائيلية في الجولان السوري قرب الحدود اللبنانية، أمس (عمير ليفي/Getty)

متابعة

جامعات تذعن لمطالب الطلاب... ولندن تتشدّد

مع اتجاه الحراك الطلابي الجامعي دعماً لغزة حول العالم، إلى مزيد من التصعيد، أذعنت جامعات لمطالب المحتجين، فيما تتشدّد جامعات أخرى

أخبار مشجعة حصدها أمس الخميس، الحراك الطلابي المؤيد للفلسطينيين في الجامعات بدول غربية، حيث استجابت جامعتان على الأقل لمطالب المعتصمين، وهي التخلي عن التمويل الإسرائيلي، في وقت تتجه بريطانيا للتشدد مع هذا الحراك، واستخدام الإجراءات القمعية، تحت ذريعة «حماية اليهود» في المملكة. وأنهى طلاب جامعة ترينيتي كوليدج العريقة في العاصمة الأيرلندية دبلن، أمس، احتجاجهم الذي استمر خمسة أيام على العدوان الإسرائيلي على غزة، بعدما استجابت الجامعة لمطالبهم وأعلنت توصلها إلى اتفاق «بعد مباحثات ناجحة بين إدارة الجامعة والمتظاهرين». وأعلنت الجامعة أنها ستتخلى عن «استثماراتها في الشركات الإسرائيلية التي لديها أنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمدرجة على القائمة السوداء للأمم المتحدة في هذا الصدد».

وقال رئيس اتحاد الطلاب في الجامعة، لازلو مولنارفي، إن بيان ترينيتي كوليدج يُظهر «قوة الحركة الطلابية»، معلناً انتهاء الاحتجاج مساء أول من أمس. وكان الطلاب المؤيدون للفلسطينيين، قد نصبوا عشرات الخيم في أماكن عدة داخل الحرم الجامعي، وسدوا بالمقاعد مداخل المكتبة التي تضم «كتاب كيلز»، وهو مخطوط شهيرة من العصور الوسطى يأتي السياح لرؤيتها في العاصمة الأيرلندية، ما دفع الجامعة لفرض غرامة على اتحاد الطلاب. بدوره، أعلن مجلس شيوخ جامعة برشلونة الإسبانية، أمس، موافقته على مذكرة دعم للفلسطينيين من قبل طلاب الجامعة المؤيدين للفلسطينيين، والذين بدأوا اعتصاماً يوم الاثنين الماضي، وتحمل الشروط المعروفة من وقف التعامل مع الاستثمارات الإسرائيلية، وقطع العلاقات مع الجامعات في دولة الاحتلال، على أن تعرض على مجلس المديرين والحكّام في الجامعة. وفي بريطانيا، بدأت الاحتجاجات الطلابية رفضاً للعدوان على غزة تنتشر في البلاد، وآخرها إقامة مخيم اعتصام في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن، وذلك بعد مخيمات الاعتصام التي أقيمت في جامعات نيوكاسل وإدنبره ومانشستر وكامبريدج وأكسفورد، علماً أن مجموعة من طلاب جامعة إدنبره المعتصمين، بدأت إضراباً عن الطعام للمطالبة بوقف النار في غزة. ودفع ذلك رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك إلى الاستنفار، لوضع حد لما سماه «انتهاكات معادة السامية»، حيث التقى أمس رؤساء قادة جامعات في ما يبدو محاولة للضغط عليهم للتشدد مع الحراك. ووصف سوناك المعتصمين بـ«الأقلية»، وقال: «أقلية عالية الصوت في جامعاتنا تعطل حياة ودراسة زملائنا الطلاب، وفي بعض الحالات، تقوم بمضايقات صريحة وأساءات معادية للسامية. هذا ينبغي أن يتوقف».

وفي هولندا، فرقت الشرطة أول من أمس، اعتصاماً داعماً لفلسطين في جامعتي أمستردام وأوترخت، حيث تمّ إغلاق جميع الطرق المؤدية إلى جامعة أمستردام والتي كان يستخدمها المعتصمون لتنظيم فعالياتهم. كما تمّ اعتقال معتصمين داخل مبنى الجامعة وإخلاؤه بالكامل عبر استخدام الشرطة الكلاب والغازات مسيلة للدموع. وفي جامعة أوترخت، تدخلت الشرطة واعتقلت 50 متظاهراً.

وعلى غرار هولندا، فرقت الشرطة المنسماوية اعتصاماً مؤيداً لفلسطين كان مستمراً منذ ثلاثة أيام في جامعة فيينا، بعد دخولها الحرم الجامعي في منتصف ليل الأربعاء - الخميس، معلنة توقيف ثلاثة من المعتصمين. وفي العاصمة الأميركية واشنطن، أخلت الشرطة بالقوة أول من أمس مخيّماً للطلاب المتضامنين مع غزة في جامعة جورج واشنطن، واعتقلت العشرات، في أحدث مواجهة مع الطلاب الجامعيين في الولايات المتحدة، الذين يتظاهرون احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على غزة. وكان الجمهوريون في الكونغرس قد ضغطوا على السلطات المحلية للتحرك بشأن المخيم، وكانوا يستعدون لاستدعاء شخصيات من سلطات المدينة للإدلاء بشهاداتهم أول من أمس أمام الكونغرس، وهو ما ألغي مع فضّ الاعتصام. وانتقدت النائبة الديمقراطية في الكونغرس، من أصول فلسطينية، رشيدة طليب هذه الخطوة، محذرة في مؤتمر صحافي، من أن المشرعين «لا يستطيعون بالاعتقالات الخروج من هذه المعارضة المتنامية». وخلال مؤتمر طليب، اتّهم طالب في الجامعة الشرطة بالتسبب بإرسال متظاهرين عديدين إلى المستشفى. من جهتها، أعلنت شرطة واشنطن اعتقال 33 شخصاً بتهمة «دخول غير قانوني والاعتداء على عناصر شرطة». وكانت شرطة واشنطن قد فضّت أواخر شهر إبريل/نيسان الماضي طلباً من الجامعة بإخلاء المخيم، بحسب ما ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» آنذاك، مشيرة إلى مخاوف بشأن التحرك ضد متظاهرين سلميين. وفي بيانها أول من أمس، قالت إدارة الشرطة إنها حاولت «تهدئة التوتر» من دون اعتقالات، لكن ذلك لم ينجح.

(العربي الجديد، فرانس برس
رويترز، أسوشييتد برس)

> أخلت الشرطة بالقوة مخيم اعتصام في جامعة جورج واشنطن

شرق غرب

إيران تهدد بتعديل عقيدتها النووية

قال كمال خرازي مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي، أمس الخميس، إن طهران ستضطر إلى تغيير عقيدتها النووية إذا هددت إسرائيل وجودها. ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية عن خرازي قوله: «لم نتخذ بعد قراراً بصنع قنبلة نووية، لكن إذا أصبح وجود إيران مهدداً، فلن يكون هناك أي خيار سوى تغيير عقيدتنا العسكرية». وسبق أن حرّم خامنئي صنع أسلحة نووية في فتوى في مطلع الألفية، وأكد موقفه مجدداً في 2019 بالقول: «صنع وتخزين قنابل نووية خطأ واستخدامها محرم».

(رويترز)

تركيا تحيّد 108 مسلحين بسورية والعراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الخميس، تحييد (قتل أو جرح أو اعتقال) 108 مسلحين شمال سورية والعراق خلال الأيام السبعة الماضية. وجاء ذلك في إحاطة إعلامية قدمها مستشار العلاقات العامة والإعلام بوزارة الدفاع، زكي اق تورك. وقال اق تورك إن «الجيش التركي حيّد 108 إرهابيين، بينهم قياديون، خلال الأيام السبعة الماضية، 67 منهم في شمال العراق و41 في شمال سورية».

(الأناضول)

أردوغان يحذّر أوروبا

حذّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الخميس، من أن السياسات التي تنتهجها «بعض الدول والمؤسسات» منذ بداية الحرب في غزة «زعزعت الثقة» بالاتحاد الأوروبي. وكتب أردوغان في رسالة للاتحاد الأوروبي بمناسبة يوم أوروبا «زعزعت السياسات المتبعة من بعض المؤسسات والدول الأوروبية خلال الحرب في غزة، الثقة بالقيم الأوروبية». ودان «تنامي رهاب الإسلام ورهاب الأجانب والعنصرية عبر القارة، ما يُعدّ من أكبر مصادر القلق لمواطنينا والمهاجرين المقيمين في أوروبا».

(فرانس برس)

استهدافات جديدة للحوثيين

أعلن المتحدث العسكري باسم جماعة الحوثي اليمنية يحيى سريع، في كلمة بثها التلفزيون، أمس الخميس، استهداف السفينتين ديجو وجينا في خليج عدن بعدد من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. وقال سريع إن الجماعة استهدفت أيضاً السفينة فيتوريا في المحيط الهندي واستهدفتها مرة أخرى في خليج عدن.

(رويترز)

سحب القوات الروسية من أرمينيا

تقرير

باشرت لجان برلمانية في تونس مناقشة قانون الجمعيات الجديد، الاثنين الماضي، غير أن معارضيه وجدوا فيه مساراً لإعادة الحياة السياسية إلى ما قبل إنجازات الثورة التونسية، وضرباً للمجتمع المدني، خصوصاً أن الرئيس قيس سعيد هاجم الجمعيات مراراً

اعتصام صحافيين في العاصمة تونس، مارس الماضي (الشاذلي بن ابراهيم/Getty)

عودة إلى ما قبل الثورة

قانون الجمعيات في تونس

25029 جمعية

أفاد آخر تحديث صادر عن موقع إفادة (مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، التابع لرئاسة الحكومة)، في 3 مايو/ أيار الحالي، بأنّ هناك 25029 جمعية مدرجة في السجل الوطني التونسي. وصُنّفت حسب مجالات عملها، إلى عدة فئات.

تونس ـ **آدم يوسف**

شرعت لجان البرلمان في تونس منذ الاثنين الماضي، في تنظيم جلسات سماع لتمرير قانون الجمعيات الجديد، على الرغم من رفض طيف واسع من الجمعيات النص المقترح الذي تمت صياغته بشكل أحادي من دون إشراكها، والذي عدّته تهديداً لحق التنظيم والعمل المدني. وهاجم الرئيس التونسي قيس سعيّد، خلال كلمة ألقاها في افتتاح مجلس الأمن القومي، الاثنين الماضي، الجمعيات «التي تتلقى تمويلاً أجنبياً»، واصفاً القائمين على عدد من الجمعيات الناشطة في مجال الهجرة (من دون أن يسميها) بـ«الخيانة والعمالة للخارج». وشدّد سعيد على أنه «لا مجال لأن تحل الجمعيات محل الدولة في إيواء المهاجرين». وكان سعيّد قد هاجم في خطابات سابقة الجمعيات، معتبراً أن «عدداً منها يمثل واجهة للأحزاب تسهل تدفق المال السياسي من الخارج لبث الفوضى».

وشرعت لجنة الحقوق والحرّيات، في سماع ممثلين عن وزارة المالية في تونس حول مقترح القانون الأساسي الخاص بتنظيم الجمعيات، فيما وجهت دعوات للاستماع إلى رئاسة الحكومة ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة الوطنية للمحامين. وأكد ممثلو وزارة المالية «أهمية مقترح القانون باعتبار دور الجمعيات في التأثير على التوجهات السياسية والحياة العامة». وأوضحوا أن «للوزارة رقابة خاصة على الجمعيات ذات التمويل الصغير»، ولفتوا إلى أن «عمل الجمعيات التي تتلقّى التمويل الأجنبي منصوص عليه في الفصل 102 من القانون الأساسي المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، ويجوز بمقتضاه للوزير المكلّف بالمالية إخضاع الذوات المعنوية التي يُشتبه في ارتباطها بأشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم المعنية بقانون الإرهاب إلى ترخيص مسبق، فيما يتعلّق بقبول أي تحويلات مالية واردة عليها من الخارج».

وكان 10 نواب قد قدموا في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مقترح قانون تنظيم الجمعيات، ولكن مجموعة من جمعيات المجتمع المدني، من بينها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، واتحاد الشغل ونقابة الصحافيين، ومنظمات حقوقية، عبّرت في بيان مشترك في 13 ديسمبر الماضي عن رفضها لهذا المقترح، واعتبرته تهديداً لحرية عمل الجمعيات ومحاولة لمحاصرة الفضاء المدني في تونس وعمل الجمعيات. وأكدت تمسكها بالمرسوم 88 الصادر في 2011 كإطار قانوني لتنظيم الجمعيات، معتبرة أن المرسوم وغيرها من النصوص القانونية المنطبقة على عمل الجمعيات كفيلة بضمان شفافية نشاطها وتسييرها وتمويلها. بدوره، أكد المدير التنفيذي لمنظمة أنا يقظ، طلال الفرشيشي، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «المقترح الجديد تمت صياغته بشكل أحادي وفردي ولم يتم إشراك الجمعيات»، معتبراً أن «سياسة الدولة اليوم هي سياسة الفكر الواحد، حتى أن المجلس التشريعي يشك أن له السلطة والاستقلالية لسنّ مشروع يخالف الرئيس، فهو سيكون مشروع الرئيس في كل الحالات، وليس مفاجئاً أو غريباً ألا يتم إشراك المجتمع المدني، إذ سبق للرئيس أن نظم استشارة حول الدستور من دون استشارة المجتمع المدني وإشراكه، وحتى اللجان التي اختارها وأعدت مقترحاً للدستور لم يتم اعتمادها وتم الاعتماد في الأخير على مشروع الرئيس». ورأى الفرشيشي أن «هناك استهدافاً ممنهجاً للمجتمع المدني، مع استهداف الأصوات العالية الناقدة في الجمعيات عبر المرسوم 54 والاستنطاقات والتحقيقات، واليوم هناك ممثلو جمعيات يتم التحقيق معهم بسبب علاقتهم بأطراف أجنبية معترف بها من قبل السلطات الرسمية، وهي بدورها تتعامل معها، أو لتلقي تمويل أجنبي بعلم المصرف المركزي التونسي بعد المشاركة في طلب عروض تنافسية بكل شفافية». واستغرب «اتهام الجمعيات من رئيس الدولة في ما يتعلق بالتزود بالتمويل الأجنبي، الذي يعد عملية معقّدة تمر عبر عدة مراحل وإجراءات منظمة بالقانون وتعتمدها هياكل الدولة نفسها». ولفت الفرشيشي إلى أن «اعتبار السلطة التنفيذية والتشريعية أن مرسوم الجمعيات المطبق اليوم مرسوم خطير، هو زوبعة في فنجان، فالإشكال ليس في الجمعيات بل في ممارسة الرقابة من قبل السلطة، فالمرسوم 88 يمكّن السلطات من ممارسة رقابتها على الجمعيات، سواء رئاسة الحكومة أو المصرف المركزي أو المصارف والمحافظ والقضاء، وبالتالي فالتعلل بغياب الرقابة لتغيير القانون غير مبرر». واعتبر أن «أسباب تغيير القانون وهمية خلقتها مجموعة من السياسيين، بمن فيهم رئيس الجمهورية وعدد من ممثلي السلطة التشريعية، لاستهداف كل صوت في المجتمع المدني يمكن أن يهدد المستقبل السياسي لهذه الأطراف». من جهته، اعتبر المدير التنفيذي لمرصد شاهد، الناصر الهرابي، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «المقترح الذي قدّمته مجموعة من النواب مرفوض، ولا يرقى إلى مستوى مسودة، وقد اجتمع ممثلو عدد من الجمعيات ومكونات المجتمع المدني وتم الاتفاق على رفض المقترح، لأنه لا يراعي دور المجتمع المدني كقوة فاعلة في التنمية وفي البيئة وفي الانتخابات وفي حقوق الإنسان وعديد المجالات، وفي قدرتها على تشغيل العديد من الشباب الحاصلين على شهادات عليا». وأضاف أن «المقترح لا يحترم حرية التنظيم والتكوين وخيارات هذه الجمعيات وأهدافه، معتبراً أن «المقترح قُدّم في ظرف استثنائي تعيشه البلاد من دون أي تشاركية في صياغته أو التفكير فيه، كخبراء ومختصين أو مجتمع مدني وسياسي، فهذا المقترح أحادي الجانب أدرج بشكل فردي في مجلس النواب».

وأوضح الهرابي أن «هناك تهديدات يمثلها هذا المقترح الأحادي، ومنها المخاوف من العودة إلى نظام التراخيص في تشكيل الجمعيات كما كان سابقاً قبل الثورة أو سحب التراخيص بسبب مواقف ممثلي هذه الجمعيات، على خلفية تصريحات مخالفة للسلطة أو الذهاب نحو قطع التمويل الأجنبي، الذي يمثل شريان عمل هذه الجمعيات على الرغم من أنه مراقب اليوم بالقوانين السارية والمرسوم 88 ينظم كل ذلك. وهناك العديد من الهياكل الرقابية من المصرف المركزي ولجنة التحاليل المالية ورئاسة الحكومة وسجل المؤسسات ومحكمة المحاسبات وغيرها». وأفاد بأنه «تم وضع جميع الجمعيات في الخانة نفسها، فليس هناك فراغ تشريعي حقيقة، بل هناك ضمانات وهناك رقابة ونحن نطالب بزيادة آليات الرقابة».

> طلال الفرشيشي: المقترح الجديد تمت صياغته بشكل أحادي

> الناصر الهرابي: أسباب تغيير القانون وهمية خلقها سياسيون وسعيد

رصد

منطقة السيدة زينب: معقل الإيرانيين المُستَهدف

تعدّ منطقة السيدة زينب جنوب شرق دمشق، هدفاً دائماً للغارات الإسرائيلية، كونها معقل الإيرانيين الأبرز في جنوب سورية

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

استهدفت غارات إسرائيلية، فجر أمس الخميس، مقرات تابعة لمليشيات موالية لإيران في منطقة السيدة زينب، معقل الإيرانيين الأبرز قرب العاصمة السورية دمشق، والذي يعد هدفا لهجمات إسرائيلية تستهدف تقليص النفوذ العسكري لطهران في سورية. وقالت وزارة الدفاع التابعة للنظام السوري: «تصدت وسائط دفاعنا الجوي لعدوان إسرائيلي بالصواريخ استهدف أحد الأبنية في ريف دمشق، وأسقطت بعضها». من جهته، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن «غارات جوية إسرائيلية طاولت المركز الثقافي ومعسكراً للتدريب تابعَين لحركة النجباء العراقية الموالية لإيران في منطقة السيدة زينب جنوبي العاصمة دمشق». وأشار إلى أن ثلاثة أعضاء في الحركة أُصيبوا جراء الضربات. وأكّد مصدر في «النجباء» لوكالة فرانس برس أن «صاروخاً إسرائيلياً هدّم مركزاً ثقافياً» في منطقة السيدة زينب، مشيراً إلى عدم تسجيل خسائر بشرية.

ولطالما كانت منطقة السيدة زينب التي تقع جنوب شرق دمشق بنحو 10 كيلومترات، هدفاً لغارات إسرائيلية خلال السنوات الماضية، كونها تعد معقل الإيرانيين الأبرز في جنوب سورية. وقُتل في الأيام الأخيرة من العام الماضي، واحد من أبرز القياديين الإيرانيين في سورية وهو سيد رضي موسوي الذي لقي حتفه بقصف إسرائيلي استهدف مزرعة كان يقيم فيها بمنطقة السيدة زينب. وليس النفوذ الإيراني في منطقة السيدة زينب جنوب دمشق، وليد الأحداث التي عصفت بالبلاد منذ عام 2011، بل يعود إلى مرحلة حكم رئيس النظام السابق حافظ الأسد الذي سمح للإيرانيين في تسعينيات القرن الماضي بالتمدد في دمشق وريفها. وزاد النفوذ الإيراني بعد تسلّم بشار الأسد السلطة عام 2000، حيث عملت طهران بتسهيل كان واضحاً من أجهزة النظام الأمنية، على التمدد أكثر، مستغلة الأوضاع الاقتصادية المتردية في عموم البلاد. وتحت ذريعة حماية «المقدسات» عقب اندلاع الثورة السورية، ولا سيما مقام السيدة زينب، بدأت إيران بنشر مليشيات في جنوب دمشق، وكانت البداية بمليشيا «أبو الفضل العباس»، ثم ظهرت مليشيات أخرى، منها «حركة النجباء»، و«فدائيو السيدة زينب»، وارتكبت مجازر بحق المدنيين في محيط منطقة السيدة زينب لتهجير سكانها، أبرزها المجزرة التي وقعت في عام 2013 في بلدة الذيابية حيث قتل وأصيب المئات من أبناء الجولان السوري المحتل، والفلسطينيين. وفي مطلع عام 2014، قتل وفُقد ما بين 1200 إلى 1500 سوري وفلسطيني، على أيدي قوات النظام السوري وحزب الله اللبناني ومليشيات عراقية، في مجزرة تُعرف باسم «حاجز علي الوحش» على الطريق الواصل بين بلدتي يلدا وحجيرة في محيط السيدة زينب. ومنذ ذلك الحين، ومنطقة السيدة زينب تخضع بشكل كامل للمليشيات الموالية لإيران.

وقبل اندلاع الثورة السورية عام 2011، كانت منطقة السيدة زينب مختلطة مهمشة تضم نحو 400 ألف شخص يتحدرون من مجمل المحافظات السورية، لكن غالبيتهم من نازحي الجولان السوري المحتل في عام 1967، واللاجئين الفلسطينيين.

وفي عام 2020، ونتيجة الضغوط الإيرانية، غيّر النظام السوري اسم بلدة «الست زينب» إلى تسمية أخرى هي مدينة «السيدة زينب» التي يوليها الإيرانيون اهتماما كبيرا حيث «نشروا فيها الحسينيات وحولوها إلى مقرات لمليشيات عدة»، وفق مصادر محلية بريف دمشق تحدثت لـ«العربي الجديد». وأكدت المصادر أن الإدارة في المدينة إيرانية بالكامل، ولا وجود فعلي لمؤسسات النظام فيها، مشيرة إلى أن لحزب الله اللبناني نفوذاً عسكرياً كبيراً في منطقة السيدة زينب ومحيطها. وأشارت المصادر إلى أن «غالبية سكان منطقة الست زينب ومحيطها باتوا خارجها وخصوصاً في الأردن وفي بلدان أوروبية». من جهته، أوضح الباحث ياسين جمول، المطلع على الشأن الإيراني في سورية، في حديث مع «العربي الجديد»، أن أهمية منطقة السيدة زينب تأتي من جوانب عدة. وفصّل بالقول: هي جزء من ريف دمشق؛ وإيران تعمل بشدة على إحكام طوق حول العاصمة السورية لمصادرة أي قرار فيها وفق أي صورة ينتهي إليها الحل السياسي في سورية. وتابع: كما أن منطقة السيدة زينب هي مدخل دمشق من الجنوب ذي الغالبية السنّيّة، وهذا يشكل مصدر قلق لإيران على حليفها بشار الأسد ومشروعها في قلب دمشق، فضلاً عن كون منطقة السيدة زينب العقدة الأهم نحو مطار دمشق الذي تستعمله إيران لنقل العناصر والسلاح ومَن تسمّيهم الحجّاج. وأضاف: هذه المنطقة هي التي تعطي التدخل الإيراني قيمته الأساسية التي برّروا بها دخولهم، وهي حماية المقامات.

> الإدارة في المنطقة إيرانية ولا وجود فعلياً لمؤسسات النظام

من منطقة السيدة زينب، مايو 2018 (لؤي بشارة/فرانس برس)

إضاءة

يُبدي عراقيون تفاؤلاً بأداء أجهزة الأمن العراقية الذي تبدّل خلال العامين الماضيين، مقارنة بالأعوام السابقة بعد الغزو الأميركي، لا سيما مع ابتعادها عن تنفيذ اعتقالات تعسفية

أجهزة الأمن العراقية

تغيير ملموس بالسلوكيات لاستعادة ثقة المواطن

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

لا تخلو ذاكرة العراقيين، من مشاهد الرعب وسوء التعامل، جراء عمليات الدهم والتفتيش وحملات الاعتقال التي كانت تشهدها مدن عراقية مختلفة على يد عناصر الأمن من الجيش والشرطة، خلال السنوات التي أعقبت الغزو الأميركي للبلاد عام 2003. صور ومشاهد مثّلت سلاحاً ذا حدين في مرحلة يصفها العراقيون بأنها مظلمة، فبينما كانت تلك العمليات تحمل اسم الدولة، إلا أنها كلّفت المؤسسة الأمنية الكثير، وأصبحت أجهزة الأمن العراقية وعناصرها مصدراً لتخويف المواطن بدلاً من أن تكون حامية له. غير أن المواطن العراقي بدأ خلال العامين الأخيرين تحديداً، يلمس تحسناً كبيراً في تعامل أجهزة الأمن العراقية وقوات الأمن في الشارع وفي الدوائر والمؤسسات العامة، بشكل اعتبره مراقبون بداية مهمة لاستعادة ثقة المواطن بقوات الأمن بشكل كامل. ومنذ مطلع العام الحالي، خصصت وزارتا الداخلية والدفاع (في حكومة محمد شياع السوداني) يوماً من كل أسبوع لمقابلة المواطنين العراقيين الوزيرين أو من ينوب عنهما في مقري الوزارتين لتلقي شكاويهم بخصوص أي انتهاكات أو مخالفات يرتكبها أفراد الأمن، وهو إجراء يعتبره العراقيون تطوراً إيجابياً يُحسب للحكومة الحالية. يتنفس أبو علي (62 عاماً)، وهو من أهالي محافظة ديالى، الصعداء وهو يتحدث مع «العربي الجديد»، عن المقارنة بين المرحلتين، الماضية والحالية، بالقول: «لا تصح المقارنة بين الفترتين، فهناك تحسن في تعامل وأسلوب أجهزة الأمن العراقية نابع من تشديد الحكومة الحالية وإصدارها عقوبات متكررة بحق ضباط وعناصر أمن مسيئين». واعتبر أن «مواقع التواصل الاجتماعي صارت بمثابة عامل ضغط آخر، حيث تتعامل الحكومة الحالية مع ما ينشر بجدية». ولفت أبو علي إلى أن «المؤسسة كانت لسنوات بعد عام 2003 مصدر رعب للمواطن، فعندما ترى عناصر الأمن يدخلون منطقتك أو بيتك فإنك ستحاول الهرب بأي طريقة كانت للتخلص من اعتقال حتمي»، مؤكداً أنه «لم يبق من تلك المرحلة إلا ما تحفظه الذاكرة من مشاهد مؤلمة، وهي لا تُمحى وتبقى شاهداً مؤلماً وخسارة كبيرة للمواطن وللمؤسسة العراقية». ولفت إلى أن «رجال الأمن (شرطة أو جيش) كانوا يطوقون المنطقة التي يرومون مداهمتها، ويقتحمون البيوت ويقتادون الرجال والشباب من دون وجه حق، وبطريقة تنمّ عن عدم احترام وامتهان للكرامة، حتى أنك ترى العشرات يُدفعون ويُضربون ويتم زجّهم مكبلين في سيارات الحمل العسكرية إلى المعتقلات من دون أن توجه إليهم تهم واضحة». وأشار إلى أن «الحال تغير اليوم، فعلاقة المواطن مع الأجهزة الأمنية العراقية تحولت إلى علاقة محبة واحترام متبادل، فأنت تشعر بأن عنصر الأمن يعمل لخدمتك وأمنك، وهو يعلم أنه مسؤول عن حمايتك، وأن هذه الأدوار والمسؤوليات هي صلب العلاقة بين الطرفين». من جهته، أكد المقدم في وزارة الدفاع العراقية علاء البياتي، أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، يتابع بنفسه عمل المؤسسة الأمنية، ومدى تطبيقها للقانون والالتزام به. وقال لـ«العربي الجديد»، إن «المرحلة الحالية هي مرحلة مزدهرة من العمل الأمني في البلاد، فلا حملات دهم، ولا اعتقالات عشوائية، ولا رعب في بيوت العراقيين». وأكد البياتي أن «التغيير هو في استراتيجية القيادة فقط، وهذه الاستراتيجية أعادت أولاً للمؤسسة الأمنية هويتها الحقيقية، ومن ثم أعادت إليها ثقة المواطن»، مبيناً أن «التوجيهات العليا من قبل رئيس الحكومة صارمة بمنع أي عملية اعتقال من دون أمر قضائي، والتقارير وخطط العمل وما ينفذ يُعرض أولا بأول على رئيس الوزراء». وتابع: «تُقابل ذلك محاسبة قانونية شديدة للمخالفين من عناصر الأمن الذين يتورطون بمشاكل مع المواطنين بتصرفات فردية، وقد أحيل الكثير من هؤلاء إلى المحاكم وصدرت بحقهم عقوبات بحسب نوع المخالفات التي تورطوا بها»، مشيراً إلى أن «استمرار هذا النهج بتنظيم ومتابعة عمل المؤسسة يصب في صالحها أولاً». وقرّرت الحكومة العراقية في يناير/كانون الثاني الماضي، إخضاع أفراد الأمن إلى فحص تعاطي الممنوعات وطرد من ثبت تعاطيه وإحالة آخرين إلى مستشفيات خاصة.

وقال عضو مجلس محافظة بغداد السابق أحمد الموسوي، لـ«العربي الجديد»، إن حالة تصحيح ومراقبة ملموسة تجري داخل الجيش وأجهزة الأمن العراقية وهذا يعني انعكاسها إيجابيا على المواطنين بالمجمل. وأضاف أن «الأخطاء لم تتوقف، لكنها فردية، والأهم هو وجود رقيب ومحاسبة ما جعلها تتراجع (الأخطاء) بشكل كبير»، معتبراً أن طريقة بناء أجهزة الأمن التي أشرف عليها الأميركيون بين عامي 2003 و2005، كانت غير صحيحة. ويكرّر مسؤولون وساسة عراقيون، أن المؤسسة الأمنية والعسكرية العراقية بنيت على «أسس غير مهنية» بعد عام 2003، إبان الحاكم المدني الأميركي بول بريمر عقب الغزو الأميركي للبلاد، وهو ما سبّب الكثير من الأخطاء في الفترة الماضية. ومما لا يخفى أن اكتساب ثقة المواطن عاد أيضاً بنتائج إيجابية على عمل المؤسسة الأمنية، من خلال التعاون ورصد أعمال العنف والجرائم المنظمة، وإيصال المعلومة لعنصر الأمن، ليصبح المواطن مصدراً معلوماتياً موثوقاً.

وأكد الناشط المدني معتز الغانمي، أن «هناك تعاوناً كبيراً بين المواطن وعناصر أجهزة الأمن العراقية تحقق في العامين الماضيين»، عازياً ذلك إلى ما وصفه بـ«ما ذاقه العراقيون من انعدام الأمن، وحرصهم على استمرار التعافي الحالي». ولفت في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الجيش والشرطة يحصلون على معلومات شبه يومية من المواطنين، ويتم اعتمادها وتحليلها، وقد نفذت عمليات اعتقال طاولت مجرمين، فضلا عن رصد تحركات العناصر الإرهابية، وتزويد الجيش بالمعلومة لينفذ هجماته وضرباته لتلك العناصر». وأشار إلى أن «تطور العلاقة والثقة المتبادلة بين المواطن وأجهزة الأمن العراقية انعكسا على أمن المواطنين من جانب، وعلى عمل المؤسسة وسمعتها من جانب آخر». يشار إلى أن بول بريمر الذي عينته الولايات المتحدة حاكماً مدنياً للعراق بعد عام 2003، أقدم على حلّ المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية في البلاد، وهو ما تطلب إعادة هيكلتها من قبل الحكومات العراقية التي تعاقبت على الحكم بعد هذه الفترة، الأمر الذي تسبب بتشكيل مؤسسة وصفت بأنها ذات انتماءات وولاءات حزبية وطائفية.

> ظلّت المؤسسة الأمنية بعد 2003 مصدر رعب للمواطن

> توجيهات من السوداني لمنع الاعتقالات دون أمر قضائي

عناصر من الشرطة في الكاظمية، فبراير 2023 (احمد الربيعي/فرانس برس)

الحدث

بوتين يؤكد التأهب الدائم لقواته النووية

لوّح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مجدداً باستخدام السلاح النووي، في خطاب «عيد النصر» أمس، معتبراً أن «روسيا تمرّ بفترة صعبة»

وجّه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الخميس، تحذيراً جديداً للمعسكر الغربي، عبر تشديده على التأهب «الدائم» لقوات بلاده النووية. وفي خطاب بمناسبة «عيد النصر»، الذكرى الـ79 لانتصار الاتحاد السوفييتي على ألمانيا النازية، أكد بوتين في الساحة الحمراء في موسكو، أن قوات بلاده النووية في حالة تأهب «دائمة»، وأن موسكو لن تسمح بأي تهديدات غربية، وأضاف أن «روسيا تمرّ اليوم في فترة صعبة وحاسمة. مصير البلد الأم ومستقبله يعتمد على كل واحد منا». ولجأ بوتين إلى التهديد بالأسلحة النووية خلال الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي بدأ في 24 فبراير/شباط 2022، وانسحب من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، ومن اتفاق رئيسي مع الولايات المتحدة لمنع انتشار الأسلحة. وسبق للرئيس الروسي أن أصدر أوامر منذ أيام للجيش الروسي بتنظيم تدريبات نووية تشارك فيها قوات سلاح البحرية والجنود المتمركزون قرب أوكرانيا، معززاً المخاوف من إمكانية استخدامه هذه الأسلحة في ميدان المعركة. وفي تصريحات سُجّلت الثلاثاء الماضي، ونشرها الكرملين بعد إحياء ذكرى «عيد النصر» أمس، تعهّد بوتين تحديث أسلحة جيشه، وقال إن روسيا مستعدة لاستخدام أي قطع يمكنها الحصول عليها من الخارج لتصنيعها. وشدّد في اجتماع مع قادة الجيش على أن «التكنولوجيا العسكرية الحديثة ستتغيّر بسرعة بالغة. إذا أردنا أن ننجح، سيتعيّن علينا دائماً أن نكون متقدّمين بخطوة». وأضاف: «لدى العدو وسائل حديثة للغاية بما أن المجتمع الغربي بأسره يعمل من أجل عدوّنا». ميدانياً، أعلنت أوكرانيا، أمس الخميس، مقتل شخصين في قصف روسي على مدينة نيكوبول في جنوب البلاد. وقال حاكم المنطقة سيرغي ليساك إن «مدفعية العدو أودت بحياة رجل يبلغ 62 عاماً وامرأة عمرها 65 عاماً». من جهتها، أفادت القوات الجوية الأوكرانية بأنه من بين 20 طائرة مسيّرة أطلقتها روسيا، دمرت قوات الدفاع الجوي الأوكرانية 17 طائرة، معظمها فوق منطقة أوديسا الجنوبية. في المقابل، أعلن جهاز الأمن الأوكراني، أمس الخميس، أن مسيرة أوكرانية هاجمت مصفاة نفط نفتخيم سالافات، التابعة لشركة غازبروم الروسية، في جمهورية باشكورتوستان، ذات الحكم الذاتي في روسيا. وقال مصدر استخباراتي من الجهاز الأوكراني في كييف لوكالة رويترز، إن المسيرة «حلقت لمسافة قياسية بلغت 1500 كيلومتر في عملية أجراها جهاز الأمن الأوكراني». وأضاف أن المسيرة أصابت إحدى وحدات المصفاة. وأكدت روسيا حقيقة الأضرار، لكنها قالت إن «المنشأة تعمل كالمعتاد». كما كشف مصدر استخباراتي أوكراني آخر لـ«رويترز»، أمس الخميس، أن مسيرات أوكرانية هاجمت مستودعين للنفط بالقرب من بلدة أنابا في منطقة كراسنودار، جنوبي روسيا، مما تسبب في حرائق واسعة النطاق. وقال إن مستودعات النفط تستخدم كنقاط إعادة شحن لتزويد القوات الروسية بالوقود في شبه جزيرة القرم الأوكرانية، التي ضمتها موسكو بالقوة في عام 2014.

من جهته، كشف فياتشيسلاف غلادكوف، حاكم منطقة بيلغورود الروسية المتاخمة لأوكرانيا، أمس الخميس، أن هجوماً جوياً أوكرانياً على المنطقة تسبب في إصابة ثمانية أشخاص وألحق أضراراً بعشرات المباني السكنية والسيارات. وأضاف عبر تطبيق تليغرام أن «من بين المصابين فتاة تبلغ من العمر 11 عاماً نُقلت إلى المستشفى». أما في كييف، فقد عيّن الرئيس فولوديمير زيلينسكي، أمس الخميس، قائد الجيش السابق فاليري زالوجني، الذي قاد الدفاع الأوكراني في العامين الأولين من الغزو الروسي، سفيراً لأوكرانيا في بريطانيا، وذلك لملء المنصب الشاغر منذ يوليو/تموز 2023، حين أقال زيلينسكي السفير السابق فاديم بريستايكو لانتقاده الرئيس الأوكراني علناً. وهو المنصب السياسي الأول لزالوجني، الذي عيّنه زيلينسكي في عام 2021 قائداً للجيش الأوكراني، وتمكن مع بدء الغزو الروسي من تمتين الدفاعات الأوكرانية، خصوصاً حول العاصمة كييف. وفي سبتمبر/أيلول 2022، قاد زالوجني قواته لاستعادة أكثر من 10 آلاف كيلومتر مربع من الأراضي الأوكرانية، في خاركيف، شمال شرقي البلاد، وفي خيرسون، في الجنوب. وأقال زيلينسكي زالوجني من منصبه في 8 فبراير/شباط الماضي، وذلك بعد تردي علاقتهما، بسبب مقال كتبه زالوجني في «ذا إيكونوميست» البريطانية، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، اعتبر فيه أن الحرب «وصلت إلى طريق مسدود». غير أن زيلينسكي منحه لقب «بطل أوكرانيا» ووسام «النجمة الذهبية».

(فرانس برس، رويترز)

> زيلينسكي يعيّن زالوجني سفيراً لأوكرانيا في لندن

شرق غرب

طائرات وسفن صينية في محيط تايوان

أعلنت وزارة الدفاع التايوانية، أمس الخميس، رصدها 23 طائرة مقاتلة وخمس سفن حربية صينية، خلال الـ24 ساعة الماضية، في محيط الجزيرة، مضيفة أن ثماني طائرات عبرت الخط الأوسط الفاصل بينها وبين الصين. وتزامن ذلك مع مرور المدمّرة الأميركية «يو أس أس هالسي» عبر المضيق بين تايوان والصين، بشكل روتيني، وفق البحرية الأميركية، أول من أمس الأربعاء.

(فرانس برس)

قتلى برصاص مسلحين في باكستان

قالت الشرطة الباكستانية، أمس الخميس، إن مسلحين قتلوا بالرصاص سبعة عمال أثناء نومهم بعدما اقتحموا منزلاً، بالقرب من ميناء جوادر، جنوب غربي باكستان صباح أمس. وتقع جوادر الساحلية في إقليم بلوشستان المضطرب، على الحدود مع أفغانستان وإيران. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم، علماً أن جيش تحرير بلوشستان تبنى الشهر الماضي، قتل تسعة عمال من إقليم البنجاب شرقي البلاد، بعدما اعترض مسلحوه حافلة واختطفوا العمال.

(رويترز)

الصومال: اعتقال عناصر من «الشباب»

ذكرت وكالة الأنباء الصومالية الرسمية (صونا)، أمس الخميس، أن قوات الأمن الصومالية ألقت القبض على 12 مسلحاً من حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة، في عملية أمنية بإقليم باي، جنوبي البلاد، وذلك بالتعاون مع القوات المحلية في مناطق وقرى عدة بمدينة بيدوا التابعة للإقليم. وضاعف الجيش الصومالي أخيراً من عملياته العسكرية ضد «الشباب»، التي تخوض معه معارك منذ أكثر من عقد من الزمن.

(قنا)

الاتحاد الأوروبي لن يمدد لبعثته في مالي

أعلنت المفوضية الأوروبية، في بيان أول من أمس الأربعاء، أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ27 «قررت بالاتفاق المتبادل عدم تمديد تفويض بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب (القوات العسكرية) في مالي إلى ما بعد 18 مايو/ أيار 2024»، والموجودة هناك منذ 11 عاماً، وذلك بالنظر إلى «تطور الوضعين السياسي والأمني» في البلاد. وتخضع مالي لحكم عسكري، بعد سلسلة انقلابات في عامي 2020 و2021.

(فرانس برس)

اعتقالات عقب تظاهرات في جورجيا

قالت وزارة الداخلية الجورجية، أمس الخميس، إن السلطات اعتقلت ستة أشخاص لاعتدائهم على ضباط شرطة، والتسبب في أضرار بمعدات مراقبة، خلال الاحتجاجات التي جرت في الأسابيع الماضية ضد مشروع قانون «العملاء الأجانب»، الذي يتطلب من المنظمات التي تتلقى أكثر من 20 بالمائة من تمويلها من الخارج التسجيل باعتبارهم وكلاء للنفوذ الأجنبي. ويرى المحتجون أن مشروع القانون استبدادي ومستوحى من روسيا، فيما استخدمت الشرطة خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت لتفريق تظاهراتهم، وسط دعوات لتجدد التظاهرات السبت المقبل.

(رويترز)

يواجه جمهوريون كثُر أسئلة من نوع ما إذا كانوا سيعترفون بنتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة، إذا ما فاز جو بايدن، وهم يدركون أن هذا السؤال يختبر ولاءهم أمام الرئيس السابق دونالد ترامب، الممسك بقبضة حزبهم

الولاء لترامب يبدأ من «سرقة الانتخابات»

سؤال اختبار المصداقية يُحرج الجمهوريين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تخيّم ذكرى انتخابات 2020 الرئاسية الأميركية، وما رافقها من تشكيك من قبل فريق الرئيس السابق دونالد ترامب بنتائج الانتخابات التي فاز فيها جو بايدن، على أجواء انتخابات هذا العام الرئاسية في الولايات المتحدة، والتي أصبح شبه محسوم، أن الرئيسين الحالي والسابق، سيتواجهان فيها مجدداً، وهي من المرّات النادرة في التاريخ الأميركي. وإذا كان الناخبون الأميركيون متوترين أصلاً لمجرد استعادة هذا السيناريو، فهم يضعون في حسبانهم كذلك، مرحلة ما بعد الانتخابات، وما ستكون عليه، متوجسين من الأسوأ الذي قد يحصل، خصوصاً بعدما اختبروا تجربة اقتحام الكونغرس من قبل أنصار الرئيس السابق إثر فوز بايدن.

ولا يخفي سياسيون جمهوريون، منذ الآن، أنهم قد لا يعترفوا بفوز بايدن المحتمل بولاية ثانية، في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وبعضهم يقول ذلك، تودداً لترامب، الذي لا يزال عليه أن يختار مرشحاً ليكون نائبه المحتمل، وذلك قبل مؤتمر الحزب الجمهوري العام المقرّر في 15 يوليو/تموز المقبل. وجمعت صحيفة واشنطن بوست، في تقرير مطول نشرته أمس الخميس، عدداً كبيراً من التصريحات الجمهورية، التي تؤكد أن هناك تشكيكاً واسعاً لا يزال حاضراً بفوز بايدن في 2020، وتبنياً لدى شريحة من السياسيين الجمهوريين لنظرية المؤامرة التي روّج لها ترامب، بأن الانتخابات السابقة سرقت منه. كما يظهر رفض هؤلاء التأكيد أنهم سيعترفون بالنتيجة إذا فاز بايدن، مدى هيمنة ترامب على الحزب، والتي تزداد كلما يقترب الوقت من المؤتمر الجمهوري.

ويرفض كبار الجمهوريين، وأولهم ترامب، علناً، الالتزام بالاعتراف بنتيجة انتخابات نوفمبر مهما كانت، ما يضع البلاد أمام إمكانية استعادة تجربتها السابقة في التمرد الذي حصل في 2020. وأصبح الأمر وفق تعبير «واشنطن بوست» بمثابة «اختبار المصداقية» لاسيما لأسماء وضعها ترامب على لائحته، لاختيار مرشح من بينها، ليكون نائبه المحتمل في السباق. ومن أحدث الأمثلة على ذلك، رفض السيناتور الجمهوري تيم سكوت (كان مرشحاً هذا العام للرئاسة وانسحب)، خلال مقابلة تلفزيونية يوم الأحد الماضي، الإجابة 6 مرّات، عما إذا كان سيعترف بنتائج الانتخابات الرئاسية المرتقبة بعد أقل من 6 أشهر، مؤكداً كلّما سئل هذا السؤال أنه «يأمل أن يصبح ترامب رئيساً مجدداً». ويتصدر سكوت، وهو من أصول أفريقية، لائحة الأسماء الجمهوريين التي ينظر ترامب في إمكانية ترشيحها ليختار منها نائباً أو نائبة له، إذا ما عاد للبيت الأبيض. وكان ترامب اختار مايك بنس للمنصب في 2016، وهو جمهوري محافظ، عُرف بالولاء التام لترامب خلال السنوات الأربع التي قضاها الأخير في البيت الأبيض، لكنه رفض خلال تنصيب بايدن في الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني 2021، الانصياع لأوامر ترامب، ومنع التنصيب. وعاد بنس ليترشح للرئاسة للعام الحالي، لكنه انسحب مبكراً من السباق، على غرار آخرين، بسبب هيمنة ترامب على المشهد.

ولم يكتف سكوت في المقابلة التي أجرتها معه شبكة «أن بي سي» الأميركية، برفض الإجابة، بل عندما واجهته محاورته بأن أحد أعمدة النظام الديمقراطي هو تسهيل الانتقال السلمي للسلطة عبر إقرار الخاسر في الرئاسيات بهزيمته، ردّ سكوت بالقول: «لهذا السبب في نهاية اليوم يمكن القول إن أن بي سي هي امتداد للحزب الديمقراطي في نهاية المطاف... أعتقد أن الرئيس ترامب سيكون رئيسنا المقبل، الأمر بهذه البساطة». وعن سكوت، قال ترامب، بحسب ما نقلت عنه الصحيفة الأميركية، أنه انتقل من أن يكون منافسه، لأحد السياسيين الذين يظهرون ولاء منقطع النظير له.

ورأى أستاذ الحوكمة في جامعة هارفارد، ستيفن ليفيتسكي، في تصريح للصحيفة، أن «رفض الالتزام بتقبل النتائج، أمر مقلق للغاية»، مضيفاً أنه «إذا كان حزب كبير يرفض الاعتراف بالهزيمة، فإن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مستقرة».

وكانت اتهامات قد وجّهت لترامب بمحاولة الانقلاب على انتخابات 2020، ولعب دور في أحداث اقتحام الكابيتول، وهو ما ينتظر أن تبدأ محاكمته به، ولكن ليس مؤكداً ما إذا كان سيحصل ذلك قبل الانتخابات الرئاسية. ولم يتخل ترامب رغم الملاحقة القانونية، عن نظرية سرقة الانتخابات التي يروج لها، إذ يردّد في كل تجمعاته الانتخابية، هذه اللازمة، ويلمح إلى أنه قد لا يقرّ بنتائج الانتخابات المرتقبة بعد أشهر. وفي تصريح أخير له لصحيفة ميلووكي جورنال سانتينال، نشر الأسبوع الماضي، قال ترامب: «إذا جرت كل الأمور بشفافية، سأقبل بكل سرور النتائج، أنا لا أبدل موقفي من هذه الناحية، ولكن إذا لم تكن كذلك، عليك أن تقاتل من أجل مصلحة البلاد». وفي مقابلة أخرى أجريت أخيراً مع مجلة تايم، لم ينف ترامب نفياً قاطعاً إمكانية حصول عنف سياسي إذا خسر، بقوله «إن كل شيء يعتمد على مصداقية الانتخابات». كما لم يظهر ندمه في مقابلة أخرى مع محطة إذاعية في بنسلفانيا، على أحداث 6 يناير 2021، بقوله إنه لا يأسف لأنه شكّك بنزاهة الانتخابات، داعياً المواطنين لـ«الاقتداء بما تقوله قلوبهم» في ما خصّ نتائج الانتخابات والتشكيك بها.

بدوره، رفض حاكم داكوتا الشمالية دوغ بورغوم، الأحد الماضي، في مقابلة تلفزيونية، النظر في أي فرضية «غير فوز ترامب في انتخابات نوفمبر»، وقال إنه «يتطلع بفارغ الصبر إلى يناير المقبل، حين ستقوم كامالا هاريس، نائبة بايدن، بالمصادقة على فوز ترامب رئيساً» في الكونغرس. وتعزّز هذه التصريحات التشكيك لدى نسبة كبيرة من الجمهوريين بنظامهم الديمقراطي. وأظهر استطلاع لجامعة كوينيبياك، نشر في مارس/آذار الماضي، أن الناخبين منقسمون بالتساوي، حيث نصفهم لا يعتقد أن الديمقراطية الأميركية تسير بشكل جيّد، وهؤلاء من بينهم نسبة كبيرة من الجمهوريين. ورداً على سؤال لشبكة «سي أن أن»، طرحته أول من أمس الأربعاء، بدا الرئيس بايدن متأكداً من أنه إذا فاز بالانتخابات المقبلة فإن ترامب لن يعترف بالهزيمة، وهو تصريح ينمّ أيضاً عن سعي بايدن لزيادة نفور الناخبين من سياسات ترامب ونزعاته «الديكتاتورية»، كما يصفها فريق الديمقراطيين. وقال بايدن: «ليس بإمكانك أن تحب بلدك فقط عندما تفوز. أنا أعدكم بأنه لن يقبل النتيجة».

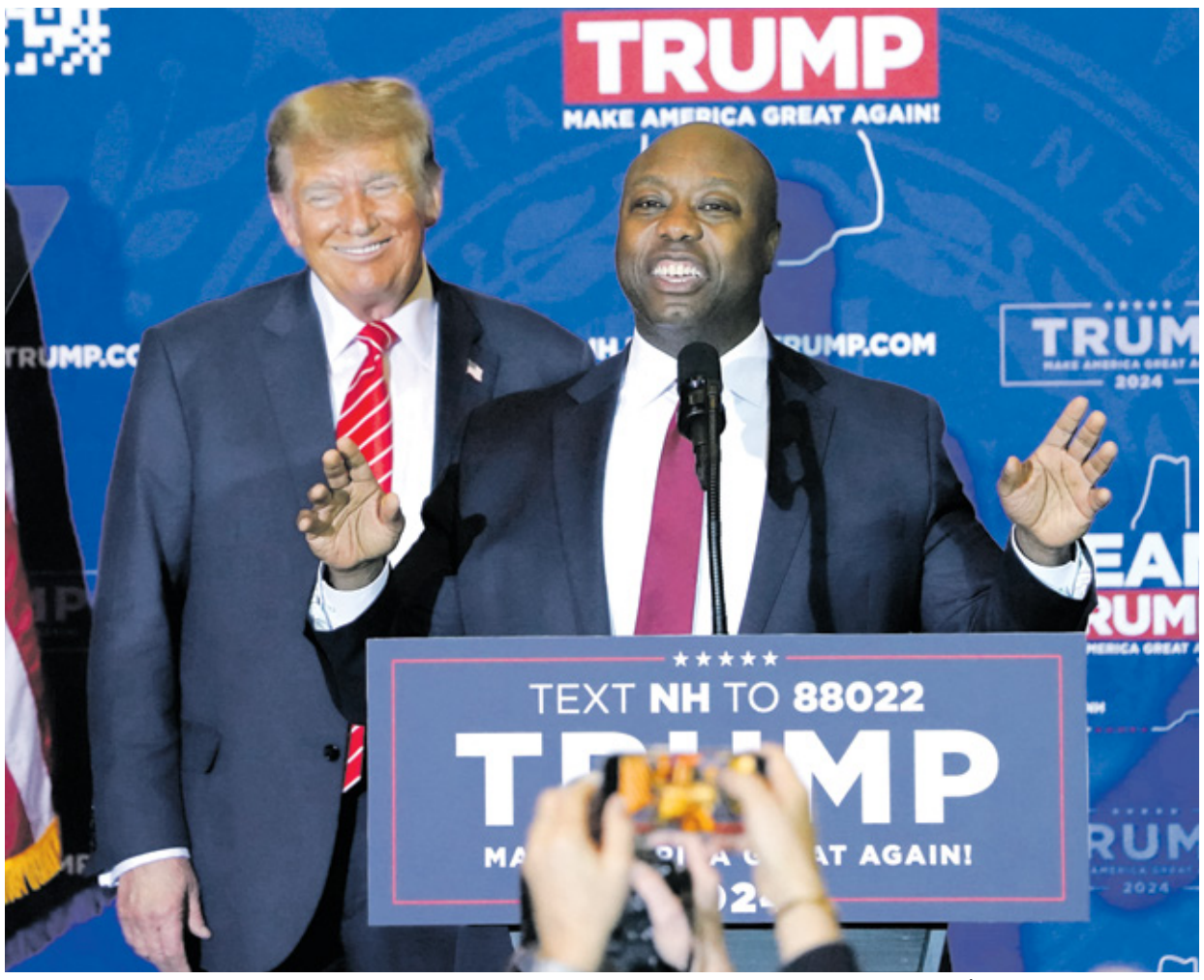

سكوت وترامب في نيوهامبشاير، يناير الماضي (تيموثي آي كلاري/فرانس برس)

دوغ بورغوم وتيم سكوت مرشحان ليكون أحدهما نائباً لترامب

التوظيف باللجنة الوطنية

كشفت صحيفة واشنطن بوست الاميركية، في مارس/ آذار الماضي، أنّ الأشخاص الذين يتقدمون بطلب للحصول على وظيفة في اللجنة الوطنية الجمهورية (آر أن سي)، يُسألون في المقابلات التي تُجرى معهم عمّا إذا كانوا يعتقدون أنّ انتخابات 2020 كانت نزيهة. وفي الفترة الماضية، استقال كبير محامي اللجنة، تشارلي سبايز، من منصبه، بعد خلافات مع دونالد ترامب، الذي تمنى له «حظاً سعيداً»، في منشور حمل لهجة متهكمة على منصته «تروث سوشال».

رصد

القوميون يحكمون مقدونيا الشمالية

حقق قوميو مقدونيا الشمالية انتصاراً كبيراً في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، مما وضعهم على مشارف الصدام مع الجارتين اليونان وبلغاريا، لأسباب قومية ولغوية

فازت المعارضة القومية في الانتخابات التشريعية والرئاسية في مقدونيا الشمالية، أول من أمس الأربعاء، مما وضع البلاد على مسار التصادم مع جارتيها المنضويتين في الاتحاد الأوروبي، اليونان وبلغاريا، لأسباب قومية وإثنية. وحقق الحزب اليميني الرئيسي «المنظمة الثورية الداخلية المقدونية . الحزب الديمقراطي للوحدة المقدونية الوطنية» فوزاً سهلاً، فيما أقرّ الحزب الديمقراطي الاشتراكي الحاكم بهزيمته قبل أن تُعلن أي نتائج رسمية.

وشملت الانتخابات التي أجريت أول من أمس الأربعاء، في شمال مقدونيا، الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية. وبحسب النتائج غير الرسمية في الرئاسيات، فقد تقدمت غوردانا سيليانوفسكا دافكوفا، مرشحة الحزب اليميني، السباق الرئاسي بنسبة 69,01 في المائة من الأصوات، بعد فرز 99,09 في المائة من الأصوات، بينما نال منافسها، الرئيس المنتهية ولايته ستيفو بينداروفسكي، 30,99 في المائة من الأصوات. وجرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 24 إبريل الماضي. برلمانياً، أعلنت لجنة الانتخابات الرسمية أن «المنظمة الثورية الداخلية المقدونية . الحزب الديمقراطي للوحدة المقدونية الوطنية» فاز بـ59 مقعداً على الأقل في البرلمان المؤلف من 120 مقعداً، مع فرز حوالى 92 في المائة من الأصوات. وحصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي على 19 مقعداً. كما حصلت «الجبهة الأوروبية» بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي للتكامل على 18 مقعداً، فيما حصل ائتلاف «في أل إي أن» المشكل من عدة أحزاب على 13 نائباً، وحزب «ليفيكا» اليساري على ستة نواب، وحصل حزب حركة «من أجل مقدونيا» على خمسة نواب. وبحسب هذه النتائج، من المتوقع أن يمثل 3 نواب على الأقل الأقلية التركية في البلاد ضمن برلمان مقدونيا الشمالية. ويمثل الألبان أيضاً نحو ربع السكان، وتشارك الأحزاب الألبانية في معظم الحكومات الائتلافية منذ تشكيل مقدونيا الشمالية، عندما تفككت يوغوسلافيا في عام 1991. ونال التحالف الألباني 11 في المائة من الأصوات. وشارك في الانتخابات الرئاسية مليون و814 ألفاً و317 ناخبا مسجلاً، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 47 في المائة، فيما سجل في الانتخابات البرلمانية مليون و815 ألفا و350 ناخباً، و54 في المائة منهم في الانتخابات البرلمانية.

وقال رئيس الوزراء السابق، زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي ديميتار كوفاسيفسكي «أهنّئ معارضينا السياسيين بهذا النصر في الانتخابات». وجاء الإعلان حتى قبل إلقاء زعيم «المنظمة الثورية» خريستيان ميكوسكي الذي سيكون رئيس الوزراء المقبل على الأرجح خطاب النصر. وقال ميكوسكي لأنصاره بعدما أقر الحزب الحاكم بالهزيمة، مساء الأربعاء: «نجحنا. انتصرت مقدونيا. إنه انتصار تاريخي للشعب». وأشار إلى أنهم فتحوا «صفحة جديدة مع مستقبل مبنيّ على القيم والأمل»، شاكراً جميع المواطنين في البلاد. وأضاف أنهم «سيبدؤون المفاوضات مع أحزاب المعارضة الأخرى لتشكيل أفضل ائتلاف وحكومة، في أقرب وقت ممكن». وقال «أنا متأكد من أننا سنشكل هذه الحكومة في أقرب وقت ممكن بشكل شفاف».

ومن شأن فوز الحزب القومي التأثير بشكل كبير على مساعي الدولة الواقعة في البلقان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ رفض ميكوسكي الاعتراف بالاسم الجديد للبلاد بناء على اتفاق تاريخي أُبرم مع اليونان عام 2018، الذي أضاف مصطلح «الشمالية» إلى مقدونيا، لتسوية نزاع متواصل منذ مدة طويلة، متعلق بتشابه اسم مقدونيا البلد مع اسم إقليم مقدونيا اليوناني. وسمح الاتفاق لسكوبيي في حينه بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. كما تعهّد ميكوسكي بالتمسك بموقفه في خلاف مع بلغاريا على مسائل لغوية وتاريخية، عرقلت صوفيا على إثرها المحادثات المرتبطة بانضمام مقدونيا الشمالية إلى الاتحاد الأوروبي على مدى العامين الماضيين. وطالبت بلغاريا مقدونيا الشمالية بتعديل دستورها للاعتراف باللغة البلغارية والأقلية البلغارية في البلاد.

(الأناضول، فرانس برس، رويترز)

- الاحتلال يشرع بحربه على رفح، ويضع أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني في خطر الإبادة
- المناشدات الواردة من المحافظة الوسطى غزة مروعة، الآلاف نزحوا من شرق #رفح حيث التوغل الصهيوني، وهم في الشوارع في دير البلح والمواصي. الناس تركت كل شيء وهربت من القصف، وهي بلا طعام أو شراب أو مأوى، ما يحدث يفوق الوصف، والمؤسسات الإنسانية عاجزة عن معالجة هذا الواقع غير المسبوق
- إن حدث تبريد لغزة فالدور على لبنان والضفة وعرب 48، فالمفاوضات التي تجري ما هي إلا لتمرير الوقت وخلق حقائق على الأرض لا يمكن تغييرها. الواضح أن الحرب في المنطقة مستمرة إلى أجل غير واضح
- العدو من بداية الحرب استخدم كل أسلحته وصولاً للقنابل الثقيلة واغتيالات في عمق لبنان، أما حزب الله فاكتفى بالمناطق القريبة من الحدود، ولم يستخدم الصواريخ الثقيلة بعيدة المدى. المفروض لو طبقت «بتوسع بنوسع» لتم استهداف حيفا منذ أشهر
- يعد قيس سعيد نفسه وجوقته للتربع على عرش تونس مدى الحياة. فمنذ انقلاب 25 يوليو 2021، وبعد إخضاعه كل السلطات من خلال المراسيم أولاً، وثانياً من خلال دستور صاغه هو مسبقاً، يعود بتونس وشعبها إلى ما يقارب 200 سنة أو أكثر
- قيس سعيد أكبر خطر على البلاد، عزل تونس دولياً، وأغرقها في اتفاقيات مشبوهة، واليوم الشعب التونسي يدفع الضريبة... علاش ساكتين؟
- خلاف سياسي وعسكري، خلاف على السلطة والنفوذ، خلاف على مناطق الذهب، وأهم شيء العناد. اهدوا واعقلوا. الشعب فعلاً ليس له ذنب سوى أنه سوداني وُلد على أرض السودان، ولم يستفد لا من الثروات الزراعية ولا من الذهب ولا من الأمان
- الحرب التي شنّتها روسيا على أوكرانيا كلفتها آلاف القتلى ومليارات الدولارات وعقوبات عسكرية واقتصادية لمجرد أنها اشتبهت في نوايا أوكرانيا الانضمام للناتو، واعتبرته تهديداً لأمنها القومي
- عارف لو روسيا بقت بدل أميركا، حتعمل في العالم أوسخ من كل إللي عملته أميركا؟ ومع هذا نهنئ الحاج بوتين بعيد النصر